

المحتوى المعلوماتى لقائمة الدخل الشامل

دراسة تطبيقية لمدى جدوى تعديل

المعيار المحاسبى المصرى رقم (١)

عرض القوائم المالية عام ٢٠١٥م

دكتور

إبراهيم زكريا عرففت على

مدرس المحاسبة

كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ

الملخص :

قام هذا البحث باختبار المحتوى المعلوماتى لقائمة الدخل الشامل المستحدثة فى البيئة المصرية وفقاً لتعديلات المعيار المحاسبى المصرى رقم (١) " عرض القوائم المالية " الصادر عام ٢٠١٥م ، وذلك فى محاولة للتحقق من مدى جدوى هذه التعديلات . حيث قام الباحث باختبار مدى وجود محتوى معلوماتى إضافى لمعلومات قائمة الدخل الشامل (إجمالى الدخل الشامل، ومكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوحدات أجنبية ، ومكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع) فوق المحتوى المعلوماتى لـصافى الدخل، وكذلك مدى تأثير طريقة عرض بنود الدخل الشامل الأخرى على محتواها المعلوماتى. وبالاعتماد على بيانات عينة من الشركات المصرية المقيدة خلال الفترة من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م أثبتت النتائج عدم وجود محتوى معلوماتى إضافى لمعلومات قائمة الدخل الشامل فوق المحتوى المعلوماتى لـصافى الدخل، كما أثبتت النتائج عدم تأثير طريقة عرض بنود الدخل الشامل على محتواها المعلوماتى فى البيئة المصرية .

Abstract:

This study tested the information content of the comprehensive income statement created in the Egyptian environment in accordance with the amendments to the Egyptian Accounting Standard No. 1 "Presentation of Financial Statements" issued in 2015, in an attempt to verify the feasibility of these amendments. The researcher examined the extent of the existence of additional information content of the comprehensive income statement information (total comprehensive income, gains and losses on the translation of foreign entities financial statements, and gains and losses on revaluation available-for-sale financial assets) above the net income information content, It also examined the effect of presentation method of other comprehensive income items on their information content. Based on data from a sample of listed Egyptian companies during the period 2014 to 2017, the results showed that there is no additional information content for the information of the comprehensive income statement above the information content of the net income, and the results also showed that the presentation method of the comprehensive income items did not affect their content in the Egyptian environment.

١- الإطار العام للبحث :

يتكون الإطار العام للبحث من سبعة أجزاء، حيث يختص الجزء الأول بعرض مقدمة البحث ، ويخصص الجزء الثانى لتأصيل مشكلة البحث، بينما يعرض الجزء الثالث لأهداف البحث ، ويتناول الجزء الرابع أهمية البحث، أما الجزء الخامس فيعرض حدود البحث، كما يوضح الجزء السادس منهج البحث ، وأخيراً يحدد الجزء السابع طريقة تنظيم البحث .

١-١ مقدمة البحث :

أكدت لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) فى سياق عرضها للإطار الفكرى لإعداد وعرض القوائم المالية عام ١٩٨٩ أن الهدف الرئيسى للقوائم المالية يتمثل فى مساعدة قطاع عريض من المستخدمين فى ترشيد قراراتهم الاقتصادية وذلك من خلال إمدادهم بمعلومات مفيدة عن المركز المالى والأداء والتغيرات فى المركز المالى للوحدة . وبعد إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية عام ٢٠٠١ وتحولها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) تم اعتماد إطار إعداد وعرض القوائم المالية كما هو من قبل المجلس ومن ثم أبقى المجلس على هدف القوائم المالية كما هو دون تغيير. وفى المقابل حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) Financial Accounting Standards Board الهدف من التقرير المالى فى توفير المعلومات التى تفيد المستثمرين والدائنين الحاليين والمرقبين وغيرهم من المستخدمين فى اتخاذ قرارات اقتصادية معقولة (FASB,1978,SFAC.1,p16)، وفى سياق تفصيل نوعية المعلومات التى يجب أن يوفرها التقرير المالى أكد (FASB) أن التقرير المالى يجب أن يوفر معلومات مفيدة عن موارد الوحدة والالتزامات عليها والتغيرات فيها ، كما يجب أن يوفر معلومات عن أداء الوحدة وأرباحها بما يساعد فى ترشيد قرارات الاستثمار والانتماء، وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة.

ومع التأكيد على ضرورة أن توفر التقارير المالية معلومات عن أداء الوحدة خلال الفترة فرضت قضية ماهية البنود التى يجب أن تدخل فى تحديد صافى دخل الوحدة قدراً كبيراً من الجدل لعقود من الزمن ، وقد أسفر هذا الجدل عن وجود مفهومين يمكن تبنى أحدهما عند تحديد صافى دخل الوحدة ، وهما مفهوم الدخل الشامل الكلى All-Inclusive Income ، ومفهوم الأداء التشغيلى الحالى Current Operating Performance ، حيث يتطلب مفهوم الدخل الشامل الكلى تضمين جميع الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر المعترف بها خلال الفترة فى قائمة الدخل بغض النظر عن نوعية العمليات التى أفرزت هذه البنود (أطلق على هذا الاتجاه فى الفكر المحاسبى مصطلح محاسبة الفائض النظيف Clean surplus accounting). وعلى الجانب الآخر يتطلب تبنى مفهوم الأداء التشغيلى الحالى (محاسبة الفائض غير النظيف Dirty surplus accounting) عدم تضمين قائمة الدخل للمكاسب والخسائر الناتجة عن العمليات غير العادية وغير المتكررة وإنما تعرض هذه البنود فى قائمة التغير فى حقوق الملكية (Praulins and Bratke, 2012, p.186) .

ومع تبنى العديد من المنظمات المهنية لمفهوم الدخل الشامل الكلى وعلى رأسهم مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ظهر مفهوم الدخل الشامل Comprehensive Income كمقياس شامل لأداء الوحدة ، حيث يعترف هذا المفهوم بكل التغيرات التى تحدث فى حقوق الملكية خلال الفترة (بغض النظر عن نوعية العمليات والأحداث والظروف المتسببة فيها) باستثناء تلك التى تحدث بسبب استثمارات الملاك أو التوزيعات عليهم (FASB,1984,SFAC.5,p20) .

٢-١ مشكلة البحث :

على الرغم من تبنى مجلس معايير المحاسبة المالية لمفهوم الدخل الشامل الكلى منذ البدء فى تطوير قوائم مفاهيم المحاسبة المالية Statements of Financial Accounting Concepts (SFACs) ، إلا أنه بدأ تدريجياً يتخلى عن هذا المفهوم بوضع استثناءات تتمثل فى معالجة بعض البنود فى قائمة المركز المالى مباشرة متخطية بذلك قائمة الدخل ، وتظهر هذه الاستثناءات جلية فى قوائم المعايير (SFAS.52) ترجمة العملة الأجنبية ، (SFAS.80) المحاسبة عن التعاقدات المستقبلية ، (SFAS. 87) المحاسبة عن منافع التقاعد ، (SFAS.115) المحاسبة عن الاستثمارات فى الأوراق المالية المتعلقة بالدين وحقوق الملكية (Hall,1998,p.131) . ومع هذه الاستثناءات ظهر الجدل مرة أخرى حول مدى جدوى هذه الاستثناءات والتي تمثل تخلياً تدريجياً عن مفهوم الدخل الشامل الكلى ما يعنى ضمناً اعتراف FASB بانخفاض قدرة مقياس الدخل الشامل على قياس أداء الوحدة. ورداً على هذه المخاوف فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية عام ١٩٩٧ قائمة معايير المحاسبة المالية رقم ١٣٠ (SFAS.130) "التقرير عن الدخل الشامل" ليعيد الرونق مرة أخرى لهذا المفهوم ويؤكد من جديد على أهميته فى قياس أداء الوحدة .

وعلى الجانب الآخر فقد اهتم أيضاً مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بمفهوم الدخل الشامل كمقياس لأداء الوحدة، فقد أكد المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ (IAS.1) "عرض القوائم المالية" على أهمية معلومات الدخل الشامل وضرورة عرض الدخل الشامل ومكوناته ضمن القوائم المالية للوحدة. وقد أعطى (IAS.1) قبل تعديله عام ٢٠٠٧ الحق للوحدات فى اختيار طريقة من ثلاثة لعرض بنود الدخل الشامل هى عرضها فى قائمة الدخل المعتادة (قائمة الأرباح والخسائر)، أو عرضها فى قائمة مستقلة تسمى قائمة الدخل الشامل، أو عرضها ضمن بنود قائمة التغيرات فى حقوق الملكية. وقد ألغى هذا المعيار بعد تعديله عام ٢٠٠٧ الخيار الثالث (العرض فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية) وأبقى للوحدات الحق فى الاختيار بين البديلين الأول والثانى .

ونظراً لاتباع المعايير المصرية للمعايير الدولية فقد اختارت المعايير المصرية عرض بنود الدخل الشامل ضمن بنود قائمة التغيرات فى حقوق الملكية ، وقد استمر هذا الحال إلا أن تم تعديل المعايير المحاسبية المصرية وإصدار النسخة المعدلة منها عام ٢٠١٥م وإلزام الشركات باتباعها بداية من أول يناير ٢٠١٦م ، حيث ألزمت النسخة المعدلة للمعايير - وبخاصة فى المعيار المحاسبي رقم (١) " عرض القوائم المالية " - الشركات المصرية بعرض الدخل الشامل وبنوده المختلفة فى قائمة مستقلة تسمى بقائمة الدخل الشامل تعرض بجانب قائمة الدخل (قائمة الأرباح والخسائر) . ولعل هذا الإلزام بعرض الدخل الشامل وبنوده فى قائمة مستقلة بدلاً من عرضها فى قائمة التغير فى حقوق الملكية جاء اتباعاً لتعديل المعيار المحاسبي الدولي (IAS.1) والذى ألغى خيار عرض بنود الدخل الشامل فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية. وهنا يثار سؤال هل الالتزام الحرفى بما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (١) بعد تعديله يمثل السبب الوحيد فى إلزام الشركات المصرية بعرض قائمة مستقلة للدخل الشامل ؟ أم أن معدى المعايير المحاسبية اقتنعوا أخيراً بأهمية الدخل الشامل وبنوده فقرروا تخصيص قائمة مستقلة له ؟

والإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب البحث فى المحتوى المعلوماتي الإضافي الذى يقدمه الدخل الشامل ومكوناته المختلفة لمتخذى القرارات علاوة على المحتوى المعلوماتي لصافي الدخل ، ثم البحث فى المحتوى المعلوماتي الإضافي الذى يتحقق عند عرض الدخل الشامل ومكوناته فى قائمة مستقلة للدخل الشامل مقارنة بعرضه فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية. لذلك يحاول البحث الحالى الإجابة عن الأسئلة الآتية :

- هل يقدم الدخل الشامل ومكوناته محتوى معلوماتى إضافى فوق المحتوى المعلوماتى لصافى الدخل فى بيئة الأعمال المصرية ؟

- هل يقدم الدخل الشامل ومكوناته عند عرضه فى قائمة مستقلة محتوى معلوماتى يفوق المحتوى المعلوماتى له عند عرضه فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية ؟

٣-١ أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسى لهذا البحث فى اختبار مدى وجود محتوى معلوماتى إضافى لقائمة الدخل الشامل فوق المحتوى المعلوماتى لصافى الدخل، وكذلك فوق المحتوى المعلوماتى لبنود الدخل الشامل عند عرضها فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية ، ولتحقيق هذا الهدف يحاول البحث تحقيق مجموعة الأهداف الفرعية التالية :

✳ تحديد مفهوم الدخل الشامل وأهم مكوناته.

✳ تحديد بدائل عرض الدخل الشامل فى التقرير المالى.

✳ مناقشة مدى قدرة الدخل الشامل ومكوناته فى التأثير على القرارات الاقتصادية لمستخدمى التقارير المالية.

✳ تحديد ملامح الدخل الشامل فى البيئة المصرية.

✳ اختبار مدى وجود علاقة بين الدخل الشامل ومكوناته المختلفة والقيمة السوقية للشركات كمؤشر على قدرة الدخل الشامل فى التأثير على القرارات الاقتصادية.

✳ اختبار مدى وجود فروق بين القدرة التفسيرية للدخل الشامل ومكوناته للتغير فى القيمة السوقية للشركات قبل تعديل المعيار المحاسبى المصرى "عرض القوائم المالية" وبعده.

٤-١ أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من ضرورة التحقق من أن تعديل المعايير المحاسبية المصرية يتم بهدف تعزيز قدرة التقرير المالى على تحقيق الهدف منه وليس فقط الاتباع المحض للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، خاصة وأننا فى مصر لسنا ملزمين بالتطبيق الحرفى للمعايير الدولية وإنما نأخذ منها فقط ما يناسب البيئة المصرية، ويتضح ذلك جلياً من استهلال المعايير المحاسبية المصرية بتوضيح نقاط خروجها عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما تزداد أهمية البحث من تناوله لأحد مكونات دخل المشروعات والتي أثير حولها جدلاً كبيراً لفترات طويلة على المستويين المهني والأكاديمي ألا وهو الدخل الشامل ومكوناته، هذا المكون الذى يعتبر حديثاً نسبياً على البيئة المحاسبية المصرية والذى لم يذكر بهذا القدر من الاهتمام إلا فى نسخة المعايير المحاسبية المصرية الأخيرة الصادرة عام ٢٠١٥، الأمر الذى يجعل من الأهمية بمكان مناقشته واختبار قيمته المعلوماتية لمستخدمى التقارير المالية المصرية .

٥-١ حدود البحث :

يتمثل الهدف الرئيسى لهذا البحث فى اختبار مدى وجود محتوى معلوماتى إضافى لقائمة الدخل الشامل المستحدثة فى نسخة المعايير المحاسبية المصرية الأخيرة الصادرة عام ٢٠١٥م ، ومن ثم يركز البحث على جانب عرض هذه القائمة دون تناول القضايا الأساسية المتعلقة بقياس البنود الأخرى الفردية للدخل الشامل. كما اقتصرت الدراسة التطبيقية على اختبار مدى وجود محتوى معلوماتى إضافى لبندين فقط من بنود الدخل الشامل الآخر (بالإضافة إلى إجمالى الدخل الشامل) وهما المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع ، والمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لوحدات

أجنبية وذلك لكونهما البندان الأكثر عرضاً من قبل الشركات المصرية كما سيوضح الباحث ذلك لاحقاً عند عرضه للدراسة التطبيقية .

٦-١ منهج البحث :

لتحقيق هدف البحث اعتمد الباحث على كل من المنهج الاستنباطى والمنهج الاستقرائى ، حيث ساعد المنهج الاستنباطى من خلال استعراض وتحليل الدراسات السابقة فى اشتقاق عناصر الإطار النظرى للبحث وصولاً لاستنتاج فروض الدراسة التى اعتمد الباحث فى اختيارها على المنهج الاستقرائى وذلك من خلال استقراء الواقع الفعلى لبيئة الأعمال المصرية بهدف تجميع البيانات اللازمة لاختبار هذه الفروض .

٧-١ تنظيم البحث :

لتحقيق أهداف هذا البحث قام الباحث بتنظيم البحث فى الجزء المتبقى منه فى النقاط التالية:

- الإطار النظرى للبحث .
- الدراسات السابقة واستنتاج الفروض .
- عرض الدراسة التطبيقية وتحليل نتائجها .
- النتائج العامة والتوصيات .

٢- الإطار النظرى للبحث :

١-٢ مفهوم الدخل الشامل Comprehensive Income Concept :

لا يمكن اعتبار مصطلح الدخل الشامل من المصطلحات الحديثة التى طفت على سطح البيئة المحاسبية مؤخراً، وإنما باستقراء التاريخ يمكن القول أن لهذا المصطلح جذور تاريخية بدأت فى عام ١٩٨٠م مع إصدار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٣) "عناصر القوائم المالية لمنشآت الأعمال" التى اهتم فيها بتحديد العناصر الرئيسية للقوائم المالية لمنشآت الأعمال وتعريفها وتحديد أهم خصائصها. وفى سياق تعريف العناصر المرتبطة بتحديد نتيجة أعمال الوحدة عرف المجلس الدخل الشامل على أنه التغير فى حقوق الملكية خلال الفترة والنتائج عن العمليات والأحداث والظروف الأخرى التى تقوم بها الوحدة أو تتأثر بها وذلك بخلاف عملياتها مع الملاك كملك، فهو يشمل كل التغيرات التى تحدث فى حقوق الملكية خلال الفترة باستثناء تلك الناتجة عن استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم (FASB, SFAC. 3, 1980, p.23).

وقد استمر هذا التعريف للدخل الشامل قائماً حتى بعد إلغاء قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٣) واستبدالها فى عام ١٩٨٥ بقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٦). كما أكد المجلس على أهمية الدخل الشامل وضرورة توفير معلومات عنه فى سياق عرضه لقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٥) " الاعتراف والقياس فى القوائم المالية لمنشآت الأعمال " عام ١٩٨٤، حيث ناقش المجلس فى هذه القائمة المفاهيم المرتبطة بقضايا الاعتراف والقياس المحاسبى، كما أوضح المجلس أن المجموعة الكاملة من القوائم المالية يجب أن توضح المعلومات المتعلقة بالمركز المالى للوحدة فى نهاية الفترة، وأرباح الوحدة خلال الفترة، والدخل الشامل للوحدة خلال الفترة، والتدفقات النقدية خلال الفترة، واستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم خلال الفترة (FASB,SFAC.5,1984,p.14) كما اهتم المجلس فى هذه القائمة بتوضيح الفروق بين مصطلحات الأرباح Earnings ، وصافى الدخل Net income، والدخل الشامل Comprehensive income، وأوضح أن الدخل الشامل هو المصطلح الأشمل للتعبير عن أداء الوحدة .

ولعل اهتمام مجلس معايير المحاسبة المالية بمفهوم الدخل الشامل قد حسم إلى حد بعيد الجدول الذى استمر لفترات طويلة حول المفهوم الأنسب لقياس أداء الوحدة ، هل هو مفهوم

الدخل الشامل الكلي All-Inclusive Income ، أم مفهوم الأداء التشغيلي الحالي Current Operating Performance ، حيث يتطلب مفهوم الدخل الشامل الكلي أن يتم تضمين جميع الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر المعترف بها خلال الفترة كمكونات لدخل الفترة بغض النظر عن نوعية العمليات التي نتجت عنها هذه البنود، وعلى الجانب الآخر يقضى مفهوم الأداء التشغيلي الحالي باستبعاد المكاسب والخسائر غير العادية extraordinary، وغير المتكررة nonrecurring من دخل الفترة (Hall,1998,p.131). ومع تأكيد المجلس على أهمية الدخل الشامل يتضح تبنيه لمفهوم الدخل الشامل الكلي عند قياس أداء الوحدة، ويتضح ذلك جلياً من اعتماد المجلس لفترة طويلة عند إصداره للمعايير المحاسبية على هذا المفهوم (king et al,1999,p.14) .

يعكس الدخل الشامل مدخل الحفاظ على رأس المال Capital Maintenance Approach عند قياس الدخل، فعند قياس دخل الوحدة خلال الفترة يمكن الاعتماد على مدخل الصنفية (العملية) Transaction Approach، أو مدخل الحفاظ على رأس المال، حيث يحسب الدخل وفقاً لمدخل الصنفية بالفرق بين إيرادات ومصروفات الصفقات التي تمت خلال الفترة مع استبعاد أى تغيير فى قيمة المشروع لا ينتج عن هذه الصفقات، أما مدخل الحفاظ على رأس المال فيأخذ فى اعتباره جميع التغيرات فى قيمة المشروع خلال الفترة عند حساب دخل الفترة باستثناء استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم، حيث يحسب صافى الدخل طبقاً لهذا المدخل بالفرق بين صافى الأصول فى نهاية الفترة وصافى الأصول فى بداية الفترة مع استبعاد استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم (Bhamornsiri and Wiggins, 2001, p.54) .

وعلى الرغم من عدم ورود مفهوم الدخل الشامل ضمن المفاهيم الواردة فى إطار إعداد وعرض القوائم المالية الصادر عام ١٩٨٩ عن مجلس معايير المحاسبة الدولية إلا أن المجلس تدارك أهمية هذا المفهوم وأكد على هذه الأهمية عند عرضه لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١) " عرض القوائم المالية " والذى عدل عام ٢٠٠٧، حيث ضمت المجموعة الكاملة من القوائم المالية التى أوردها المعيار قائمة المركز المالى، وقائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغير فى حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى الإيضاحات والتفسيرات الأخرى، والمعلومات المقارنة، وقائمة المركز المالى فى بداية الفترة السابقة عندما تطبق الشركة سياسة محاسبية جديدة بأثر رجعي (IASB,IAS.1,2007,p.3). وقد عرف المجلس الدخل الشامل فى سياق عرضه لهذا المعيار على أنه التغير فى حقوق الملكية خلال الفترة والنتائج عن كل الأحداث والعمليات بخلاف التغيرات الناتجة عن تعاملات الوحدة مع الملاك كملاك (IASB,IAS.1,2007,p.7). وللتأكيد على أهمية مفهوم الدخل الشامل وضمان اعتماد المعايير المحاسبية الدولية المستقبلية عليه قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بالاهتمام بمفهوم الدخل الشامل فى سياق مراجعته وتعديله لإطار إعداد وعرض القوائم المالية، حيث تناولت مسودة الإطار الفكرى المقترح للتقرير المالى بعد التعديل والصادرة عام ٢٠١٥ مفهوم الدخل الشامل وأهمية الاعتماد عليه عند قياس أداء الوحدات، فقد أكدت هذه المسودة على أن أهم ما يميز هذا الإطار الفكرى المقترح عن إطار إعداد وعرض القوائم المالية الصادر عام ١٩٨٩ هو تناول هذا الإطار المقترح لقضايا هامة لم يتناولها الإطار السابق (أو لم يعطها القدر الكافى من الاهتمام) ومن أهمها استخدام مفهوم الدخل الشامل عند قياس الأداء (IASB,2015,p.7).

يتضح مما سبق عدم وجود اختلاف بين كل من مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية حول ماهية مفهوم الدخل الشامل ، كما يتضح أيضاً من استقراء آراء المجلس حول هذا المفهوم أن الاعتماد على مفهوم الدخل الشامل عند قياس أداء الوحدات يعطى نظرة أوسع لمدى قدرة الوحدة على توليد الدخل ، فلا يقتصر هذا المفهوم على إظهار قدرة الوحدة على توليد الدخل من الأنشطة العادية المتكررة فقط وإنما يعكس أيضاً قدرتها على توليد الدخل من

الأنشطة غير العادية وغير المتكررة. فالدخل الشامل يضم كل التغيرات فى حقوق الملكية الناتجة عن جميع العمليات والأحداث العادية وغير العادية ، المتكررة وغير المتكررة (باستثناء تلك المرتبطة باستثمارات وتوزيعات الملاك) بل ويتعدى مفهوم الدخل الشامل الدخل المحقق من مختلف المصادر ليشتمل أيضاً العديد من بنود الدخل غير المحقق خلال الفترة والتي سيقوم الباحث بتوضيحها بشكل أكثر تفصيلاً فى النقطة التالية .

٢-٢ بنود الدخل الشامل الأخرى Other Comprehensive Income Items:

يتسع مفهوم الدخل الشامل ليشتمل صافى الدخل (صافى الربح أو الخسارة) الناتج عن قائمة الدخل (قائمة الأرباح والخسائر) بالإضافة إلى بنود أخرى غير مدرجة بقائمة الدخل أى أن :

الدخل الشامل الكلى = صافى الدخل + بنود الدخل الشامل الأخرى

ولما كان معيار الاعتراف بالبنود فى قائمة الدخل هو التحقق فإن قائمة الدخل توضح صافى الدخل المحقق خلال الفترة من جميع أنواع العمليات والأحداث بخلاف استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم، فهى تضم دخل العمليات الأساسية والعرضية (المتكررة وغير المتكررة) ، أما المكاسب/الخسائر غير المحققة خلال الفترة فلا تدخل ضمن بنود قائمة الدخل وإنما تدخل ضمن بنود الدخل الشامل لتمثل بنود الدخل الشامل الأخرى .

وقد عرف معيار المحاسبة الدولية رقم (١) بنود الدخل الشامل الأخرى على أنها جميع الإيرادات والمصروفات التى لا يتم الاعتراف بها ضمن قائمة الأرباح والخسائر طبقاً لمعايير التقرير المالى الأخرى (Andersson and Kalsson, 2011, p.2).

وقد حدد (IAS.1) مجموعة أمثلة للبنود التى قضت المعايير المختلفة الاعتراف بها خارج قائمة الأرباح والخسائر والتى يجب الاعتراف بها كبنود أخرى للدخل الشامل وهى (IASB, IAS.1, 2007, p.89):

- التغيرات فى فائض إعادة التقييم عندما يتم استخدام طريقة إعادة التقييم للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة طبقاً للمعيار المحاسبى الدولي رقم ١٦ (IAS.16) (العقارات والألات والمعدات) ، والمعيار المحاسبى الدولي رقم ٣٨ (IAS.38) (الأصول غير الملموسة) .
- إعادة تقييم خطط المنافع المحددة والتى تم الاعتراف بها طبقاً للمعيار المحاسبى الدولي رقم ١٩ (IAS.19) (منافع العاملين).
- فروق سعر الصرف الناتجة عن ترجمة العملة الوظيفية إلى عملة التقرير وفقاً للمعيار المحاسبى الدولي رقم ٢١ (IAS.21) (أثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية).
- مكاسب أو خسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع طبقاً للمعيار المحاسبى الدولي رقم ٣٩ (IAS.39) (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس).
- الجزء الفعال من مكاسب أو خسائر أدوات التحوط للتدفقات النقدية طبقاً للمعيار الدولي رقم ٣٩ (IAS.39) أو المعيار الدولي للتقرير المالى رقم ٩ (IFRS.9) (الأدوات المالية).
- المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة قياس الاستثمارات فى أدوات الملكية عندما تختار الوحدة معالجتها ضمن بنود الدخل الشامل وفقاً ل (IFRS.9).
- أثار التغيرات فى مخاطر ائتمان الالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة طبقاً ل (IFRS.9).

وعلى الجانب الآخر وعلى الرغم من تبني مجلس معايير المحاسبة المالية لمفهوم الدخل الشامل الكلى عند تحديد البنود التي يجب أن تدخل في قياس أداء الوحدة إلا أنه بدأ يتخلى تدريجياً عن هذا المفهوم بوضع استثناءات عند معالجة بعض بنود الإيرادات والمصروفات ، حيث تدرج هذه البنود مباشرة في قائمة المركز المالى متخطية بذلك قائمة الدخل، وتظهر هذه الاستثناءات جلية في قوائم المعايير الآتية (Hall,1998,p.132):

- SFAS.52: ترجمة العملة الأجنبية.
- SFAS.80: المحاسبة عن التعاقدات المستقبلية.
- SFAS.87: المحاسبة عن معاشات العاملين.
- SFAS.115: المحاسبة عن الاستثمارات فى الأوراق المالية المتعلقة بالدين وحقوق الملكية.

ومع عدم اتساق هذه الاستثناءات مع الإطار الفكرى للمحاسبة المالية الذى وضعه المجلس قوبلت هذه الاستثناءات بالعديد من الانتقادات والتي دعت المجلس فى النهاية إلى حل الاشكالية بإصدار قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (١٣٠) (SFAS.130) " التقرير عن الدخل الشامل " ليحدد فيها المعايير اللازمة لعرض الدخل الشامل ومكوناته ضمن المجموعة الكاملة للقوائم المالية. وقد حددت تلك القائمة طبقاً للممارسة العملية أهم بنود الدخل الشامل الأخرى فى :

- تسويات ترجمة العملة الأجنبية (SFAS.52).
- مكاسب وخسائر الصفقات بالعملة الأجنبية والتي توصف بأنها فعالة كأدوات التحوط الاقتصادية المتعلقة بصافى الاستثمار فى وحدات أجنبية (SFAS.52).
- مكاسب وخسائر الصفقات بالعملات الأجنبية والتي تتم بين الشركات التى لها طابع الاستثمار طويل الأجل (غير مخطط أو متوقع تسوية الاستثمار فى المستقبل القريب) وذلك عندما تستخدم طريقة حقوق الملكية فى معالجة الصفقات فى القوائم المالية المجمعة (SFAS.52).
- التغيرات فى القيمة السوقية للعقود الأجلة التى تصنف على أنها تحوط للأصول المدرجة بالقيمة العادلة (SFAS.115).
- صافى الخسارة المعترف بها طبقاً للمعيار (SFAS.87) كالتزام الإضافى للمعاشات التى لم يعترف بها حتى الآن كصافى تكاليف دورية للمعاشات.
- مكاسب وخسائر الحيازة غير المحققة على الأوراق المالية المتاحة للبيع (SFAS.15).
- مكاسب وخسائر الحيازة غير المحققة الناتجة من تحويل الأوراق المالية المرتبطة بالدين من مجموعة الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (SFAS.115).
- الانخفاض أو الارتفاع اللاحق فى القيمة الحالية للأوراق المالية المتاحة للبيع والتي تم التقرير عنها مسبقاً كقيمة مضمحلة (SFAS.115).

ويؤكد الباحث على أن ما ورد من بنود أخرى للدخل الشامل سواءً فى (IAS.1) أو فى (SFAS.130) كان على سبيل المثال لا الحصر، فما يعتبر ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى يُحدد وفقاً لما تتطلبه باقى المعايير المحاسبية وما يراه معدى المعايير مناسباً لتضمينه ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى، وقد أكد على هذا المعنى مجلس معايير المحاسبة المالية فى سياق عرضه لمكونات الدخل فى الفقرة رقم ٣٥ من قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٥) (SFAC.5) حيث ذكر أن مكونات الدخل هى عرضة للتغيير المستمر مع تغير البيئة

الاقتصادية وبيئة الأعمال ومع اختلاف النظرة لطبيعة المعلومات المحاسبية وحدودها واحتياجات المستخدمين، ما يعنى عدم إمكانية التحديد الدقيق لجميع البنود التى يجب اعتبارها بنود دخل شامل أخرى (FASB,SFAC.5,1984,p.13).

٢-٣ أهمية التقرير عن الدخل الشامل وبنوده الأخرى :

ليس أدل على أهمية إحدى أو بعض المعلومات المحاسبية من أن يُعدل معيار محاسبي قائم أو يُصدر معيار محاسبي جديد من أجل التأكيد على ضرورة الإفصاح عن هذه المعلومات، فتعديل المعيار المحاسبي الدولى رقم (١) "عرض القوائم المالية"، وكذلك إصدار المعيار المحاسبي الأمريكى رقم (١٣٠) "التقرير عن الدخل الشامل" بهدف التأكيد على أهمية معلومات الدخل الشامل وتوضيح كيفية التقرير عنه يفيان لإثبات مدى ملاءمة قيمة هذه المعلومات لترشيد القرارات الاقتصادية لمستخدمى التقارير المالية.

وقد أكد (SFAS.130) على أهمية التقرير عن معلومات الدخل الشامل ومكوناته، حيث تساعد هذه المعلومات كل من المستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين فى تقييم أنشطة المشروع وتقدرت وقيمة التدفقات النقدية المستقبلية له، كما أكد المعيار على أن توفير معلومات عن المكونات الفردية للدخل الشامل لا يقل أهمية عن التقرير عن الدخل الشامل الإجمالى بل ربما توفر هذه المعلومات قيمة أعلى من رقم الدخل الشامل الكلى (FASB,SFAS.130,1997,p.7).

وللحكم على مدى أهمية التقرير عن الدخل الشامل وبنوده الأخرى لا بد من الاعتماد على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية كمعيار لمدى جدوى التقرير عن هذه البنود، وعلى الرغم من الاختلاف القديم فى وجهة نظر كل من مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية حول تصنيف الخصائص النوعية لجودة المعلومات، إلا أنهما اتفقا أخيراً عام ٢٠١٠ فى سياق عرضهما لأولى ثمرات مشروع الإطار الفكرى المشترك الذى بدأ فى تطويره معاً عام ٢٠٠٤ على أن المعلومات لن تكون مفيدة لمتخذ القرار إلا إذا توافرت فيها خاصيتى الملاءمة Relevance والتمثيل الصادق Representational Faithfulness، وبوضع معلومات بنود الدخل الشامل الأخرى فى ميزان هاتين الخاصيتين نجد أن معظم بنود الدخل الشامل الأخرى تنطوى على مكاسب أو خسائر غير محققة ناتجة غالباً عن عملية إعادة التقييم، الأمر الذى يضعف من خاصية التمثيل الصادق لهذه المعلومات وموثوقيتها ولكن ليس بالقدر الذى يجردنا من هذه الموثوقية، فعلى الرغم من عدم تحقق المكاسب أو الخسائر المرتبطة ببنود الدخل الشامل الأخرى إلا أن تحديد هذه المكاسب أو الخسائر يحدد فى أغلب الحالات بالاعتماد على القيم السوقية الجارية، فعند تحديد مكاسب أو خسائر ترجمة العملات الأجنبية يتم حساب الفرق بين سعر الصرف الجارى والسعر التاريخى، وكذلك الحال عند تحديد مكاسب وخسائر الحيازة غير المحققة على الأصول المالية المتاحة للبيع حيث تحسب بالفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لهذه الأصول المالية، أى أن عملية تحديد المكاسب والخسائر المرتبطة ببنود الدخل الشامل الأخرى تعتمد فى معظم حالاتها على القيم السوقية الجارية ولا تعتمد على التقديرات، الأمر الذى يدعم من التمثيل الصادق والموثوقية.

وفيما يتعلق بمدى ملاءمة معلومات الدخل الشامل وبنوده الأخرى نجد أن لهذه المعلومات قيمة تنبؤية عالية حيث تُبصر مستخدمى التقارير المالية بما سيكون عليه أداء المشروع فى المستقبل إذا تحققت المكاسب والخسائر المرتبطة بالبنود الأخرى للدخل الشامل، الأمر الذى يساعدهم على تقييم مدى قدرة المشروع على توليد تدفقات نقدية مستقبلية. وللتلليل على أهمية هذه المعلومات ومدى قدرتها على التنبؤ بالأداء المستقبلى للمشروع ذكر (Fuhrmann,2018) بعض الأمثلة الحية التى تعزز من موقف مؤيدى التقرير عن هذه البنود، فقد ذكر أن صافى الدخل قبل بنود الدخل

الشامل الأخرى لشركة MetLife قد بلغ ٦.٧ مليار دولار وأن قيمة بنود الدخل الشامل الأخرى المترجمة بلغت ٥.٩ مليار منها ٤.٥ مليار دولار عن السنة الحالية فقط، وأن ما تحقق من بنود الدخل الشامل الأخرى عام ٢٠١٢ كان مليار دولار مكاسب غير محققة من أدوات المشتقات، و ٤.٥ مليار مكاسب استثمارية غير محققة، و ١٠٠ مليون دولار تسويات ترجمة العملات الأجنبية، و (٥٠٠) مليون دولار خسائر تسويات خطة المزايا المحددة، كما أعلن البنك المركزي الأمريكي خلال الأزمة المالية التي حدثت عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ عن تحقيق بأرباح قيمتها ١.٤ مليار دولار على أساس الدخل الموحد ولكن بخسارة قدرها ٣.٩ مليار دولار على أساس الدخل الشامل ويرجع الفرق إلى الخسائر غير المحققة على محفظة الاستثمارات المالية.

يتضح من هذه الأمثلة أن الدخل الشامل وبنوده الأخرى تستمد قيمتها المعلوماتية من مدى أهميتها النسبية، فكما هو الحال في باقي المعلومات المحاسبية لن تكون المعلومة مفيدة في اتخاذ القرارات حتى تتمتع بأهمية نسبية، وإن كان لا يوجد معيار كمي محدد للحكم على مدى الأهمية النسبية للمعلومات إلا أن الأطر الفكرية للمحاسبة المالية الصادرة عن مجلسي معايير المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية قد حكمت على الأهمية النسبية للبنود من خلال مدى تأثير حذفها أو تحريفها على متخذ القرار، لذلك عند الحكم على مدى الأهمية النسبية للبنود الدخل الشامل الأخرى لا بد أن نعتمد على أثر هذه البنود على متخذ القرارات، فبالرجوع للأمثلة السابقة إذا افترضنا عدم التقرير عن الدخل الشامل وبنوده المختلفة هل كان من الممكن توقع أداء المشروعات في الفترات القادمة؟

في نهاية هذا الجزء يؤكد الباحث على أن عرض معلومات الدخل الشامل ومكوناته في صلب التقرير المالي للمشروعات يُكمل الصورة فيما يتعلق بأداء المشروع وقدرته على تحقيق أرباح وتوليد تدفقات نقدية مستقبلية، فمعلومات قائمة الدخل المعتادة (قائمة الأرباح والخسائر) تعكس الأداء الفعلي للمشروع خلال الفترة المنتهية وتحدد قدرته على استغلال موارده في تحقيق الأرباح الحالية، أما معلومات الدخل الشامل الأخرى فتعكس كفاءة المشروع في إدارة موارده لتحقيق أرباح مستقبلية، أي أن معلومات الدخل الشامل الأخرى تعكس القدرات الكامنة للمشروع والتي من المتوقع أن تتفجر عن أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية.

٢-٤ أساليب عرض الدخل الشامل وبنوده الأخرى في القوائم المالية :

نظراً للطبيعة الخاصة لبنود الدخل الشامل الأخرى وانطواء معظمها على مكاسب أو خسائر غير محققة، ومع تزايد أهميتها وإدراك المجالس المهنية المسؤولة عن المحاسبة بضرورة عرضها في القوائم المالية بشكل يعزز من جودة التقرير المالي بوجه عام، ثار جدلاً كبيراً لفترات طويلة من الزمن حول الأسلوب الأنسب للتقرير عن الدخل الشامل، فالالتزام بمبدأ التحقق المحاسبي مثلاً يقف حاجزاً أمام إدراج هذه البنود ضمن عناصر قائمة الدخل المعتادة (قائمة الأرباح والخسائر)، كما أن الالتزام بمفهوم الدخل الشامل الكلي All-Inclusive Income يتطلب إدراج هذه البنود ضمن مكونات الدخل عن الفترة لتعكس أثر جميع أنشطة المشروع باستثناء استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم.

وفي سياق محاولته لحسم هذا الجدل حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية في معيار المحاسبة الدولي رقم (١) ثلاثة بدائل للتقرير عن الدخل الشامل وبنوده الأخرى وهي عرض بنود الدخل الشامل في قائمة الأرباح والخسائر (قائمة الدخل)، أو عرضها في قائمة مستقلة تُكمل قائمة الأرباح والخسائر، أو عرضها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. ومع تعديل (IAS.1) عام ٢٠٠٧ تم إلغاء البديل الثالث وأبقى المجلس على بدلي العرض في قائمة الدخل العادية أو في قائمة مستقلة للدخل الشامل. أما مجلس معايير المحاسبة المالية فقد حدد في سياق عرضه ل (SFAS.130) الثلاثة بدائل السابقة كبدايل متاحة للمشروعات لعرض معلومات

الدخل الشامل وبنوده المختلفة، ولم يلزم المجلس المشروعات فى هذا المعيار باتباع أى بديل ولكنه شجع المشروعات على الاختيار بين بدلي العرض فى قائمة الدخل أو العرض فى قائمة مستقلة للدخل الشامل، كما أكد المجلس على ضرورة عرض صافى الدخل ضمن مكونات الدخل الشامل الكلى تحت أى بديل (King, 1999, p.14).

كما أكد المجلسان على ضرورة عرض بنود الدخل الشامل تحت أى بديل صافية بعد استبعاد أثر الضريبة، ويتم ذلك إما يعرض كل بند بالصافى بعد خصم أثر الضريبة أو يعرض كل بند بالإجمالى ثم خصم أثر الضريبة. يتضح مما سبق وجود ثلاثة بدائل لعرض الدخل الشامل وبنوده المختلفة فى القوائم المالية وهى:

٢-٤-١ العرض فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية :

توضح قائمة التغيرات فى حقوق الملكية التغيرات الحادثة فى حقوق الملكية خلال الفترة مهما كانت مصادر هذه التغيرات وذلك بهدف إظهار رصيد نهاية الفترة لحقوق الملكية، حيث يتم تسوية رصيد أول الفترة بأثر جميع العمليات والأحداث والظروف التى أثرت فى حقوق الملكية خلال الفترة، ولتحقيق الهدف من هذه القائمة وللتأكد من أن رصيد آخر الفترة لحقوق الملكية يعكس أثر كل الأنشطة التى تمت خلال الفترة على حقوق الملكية رأى البعض (وعلى رأسهم FASB و IASB) إمكانية إدراج بنود الدخل الشامل الأخرى ضمن هذه القائمة، حيث تضاف (أو تطرح) بنود الدخل الشامل الأخرى (وكذلك صافى الربح/الخسارة) إلى رصيد أول الفترة لحقوق الملكية كما تضاف (أو تطرح) باقى البنود المعتادة التى تدرج فى هذه القائمة (كالزيادة فى حقوق الملكية نتيجة إصدار رأس مال أسهم، والنقص فيها نتيجة التوزيعات) لنصل فى النهاية إلى رصيد آخر الفترة لحقوق الملكية.

٢-٤-٢ العرض فى قائمة الدخل العادية (قائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل) :

تمشياً مع مفهوم الدخل الشامل الكلى All-Inclusive Income ومتطلباته سمحت المعايير المحاسبية للمشروعات بإدراج بنود الدخل الشامل الأخرى ضمن بنود قائمة الدخل المعتادة (قائمة الأرباح والخسائر) والتى ستسمى فى هذه الحالة بقائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل، وحفاظاً على التبويب النفعى لبنود قائمة الدخل وضرورة الفصل بين الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر المحققة عن تلك التى لم تتحقق بعد، فقد حددت المعايير المحاسبية موضع إدراج بنود الدخل الشامل أسفل رقم صافى ربح السنة، حيث يضاف على صافى ربح السنة بنود الدخل الشامل الأخرى لينتج الدخل الشامل الكلى بعد الضريبة عن الفترة والذى يتم فى نهاية القائمة تصنيفه إلى نصيب الشركة الأم ونصيب الأقلية

٢-٤-٣ العرض فى قائمة مستقلة للدخل الشامل :

مراعاة لمبدأ التحقق المحاسبى والذى يقضى بتضمين قائمة الدخل فقط بالإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر المحققة خلال الفترة، وتمشياً مع مفهوم الدخل الشامل الكلى سمحت المعايير المحاسبية للمشروعات بإعداد قائمة مستقلة للدخل الشامل بعيداً عن قائمة الأرباح والخسائر المعتادة، على أن تبدأ هذه القائمة بصافى ربح الفترة الناتج من قائمة الأرباح والخسائر ثم يضاف عليه بنود الدخل الشامل الأخرى حتى الوصول إلى الدخل الشامل الكلى للمشروع خلال الفترة.

٢-٥ الدخل الشامل فى بيئة الأعمال المصرية :

تتبع بيئة الأعمال المصرية المعايير الدولية للمحاسبة لتنظيم الممارسات المحاسبية المختلفة، فقد جاءت المعايير المحاسبية المصرية كنسخة منقحة من المعايير الدولية، مع التأكيد

على عدم اشتغال المعايير المصرية على كل نصوص المعايير الدولية ، وكذلك اختلاف المعايير المصرية فى بعض الحالات عن المعايير الدولية نظراً لعدم اتساق هذه الحالات مع واقع البيئة المصرية وبخاصة عدم اتساقها مع القوانين التى تحكم بيئة الأعمال المصرية . وعلى الرغم من اتباع المعايير المحاسبية المصرية لمعايير المحاسبة الدولية (١) إلا أن مصطلح الدخل الشامل لم يظهر فى المعايير المحاسبية إلا بعد تعديلها وإصدار نسختها الجديدة عام ٢٠١٥ ، فلم تحتوى النسخة القديمة من معايير المحاسبة المصرية والصادرة عام ٢٠٠٦ على هذا المصطلح وإنما اكتفت فى سياق عرضها للمعايير المختلفة بتوضيح البنود التى سيتم معالجتها مباشرة فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية دون المرور على قائمة الدخل، وفى سياق الحديث عن المعلومات الواجب عرضها فى قائمة الدخل أكد المعيار المحاسبى المصرى رقم (١) " عرض القوائم المالية " (نسخة ٢٠٠٦) على ضرورة أن تتضمن قائمة الدخل جميع الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترة مع إمكانية وجود بنود إيرادات ومصروفات أخرى لا يتم عرضها فى قائمة الدخل وإنما تعرض فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية وذلك طبقاً لما تتطلبه المعايير المحاسبية المصرية الأخرى ، وقد ذكر المعيار أمثلة لهذه البنود والمعايير المتعلقة بها كفائض التقييم (معيار المحاسبة المصرى رقم ١٠) ، والأرباح والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لعملية تشغيل أجنبية (معيار المحاسبة المصرى رقم ١٣) ، والأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المتاحة للبيع (معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦) (معايير المحاسبة المصرية، المعيار المحاسبى رقم ١، ٢٠٠٦، ص ١-١٨) .

يتضح مما سبق أن معدى المعايير المحاسبية المصرية قد أختار قائمة التغيرات فى حقوق الملكية لعرض بنود الدخل الشامل الأخرى ، فإذا كان معيار المحاسبة الدولى رقم ١ (IAS.1) الصادر عام ١٩٩٧ والذى كان بمثابة المرجع الرئيس (بل الوحيد) عند إعداد معيار المحاسبة المصرى رقم ١ قد أتاح للمشروع ثلاثة بدائل للاختيار من بينهم لعرض بنود الدخل الشامل الأخرى كما أوضح الباحث سابقاً ، فإن المعايير المحاسبية المصرية جاءت بالنص على أحد هذه البدائل دون غيرها وهو عرض بنود الدخل الشامل الأخرى فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية .

وقد استمرت الممارسة العملية المحاسبية فى البيئة المصرية فى عرض بنود الدخل الشامل الأخرى فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية (دون التصريح بمسمى الدخل الشامل أو بنوده الأخرى) حتى تم تعديل المعايير المحاسبية المصرية عام ٢٠١٥ وبدأ العمل بالنسخة المعدلة من هذه المعايير بداية من أول يناير ٢٠١٦ .

وقد جاءت التعديلات على المعايير المحاسبية المصرية استجابة للتعديلات التى تمت على المعايير المحاسبية الدولية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) وبخاصة التعديلات على المعيار المحاسبى الدولى رقم ١ (IAS.1) .

فمع تعديل (IAS.1) عام ٢٠٠٧ وإلغاء بديل عرض بنود الدخل الشامل فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية ، ومع اتباع المعايير المحاسبية المصرية للمعايير الدولية رأى معدى المعايير المحاسبية المصرية أنه لم يعد يصلح الاستمرار فى عرض بنود الدخل الشامل الأخرى فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية بعد أن تم إلغاء هذا البديل من المعايير الدولية، فجاءت النسخة الجديدة المعدلة من المعيار المحاسبى المصرى رقم ١ "عرض القوائم المالية" بالنص على أن تتضمن المجموعة الكاملة من القوائم المالية قائمة مستقلة عن قائمة الدخل المعتادة

(١) بعد استبدال لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC بمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عام ٢٠٠١ تغير مسمى معايير المحاسبة الدولية إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSs مع الإبقاء على بعض المعايير القديمة بمسماها القديم كمعيار المحاسبة الدولى رقم ١ (IAS.1).

(قائمة الأرباح والخسائر) تسمى قائمة الدخل الشامل تتضمن كل من صافى الدخل الناتج من قائمة الأرباح والخسائر بالإضافة إلى بنود الدخل الشامل الأخرى لتنتهى بالدخل الشامل الكلى للمشروع عن الفترة .

٢-٥-١ بنود الدخل الشامل الأخرى طبقاً للمعايير المحاسبية المصرية المعدلة :

عرف المعيار المحاسبى المصرى رقم (١) " عرض القوائم المالية" الدخل الشامل الكلى على أنه التغيير فى حقوق الملكية خلال الفترة والناتج عن معاملات وأحداث أخرى فيما عدا التغييرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك بصفتهم هذه. كما عرف المعيار الدخل الشامل الآخر على أنه بنود الدخل والمصروفات (بما فى ذلك تسويات إعادة التوبيب) والتي لا يعترف بها فى الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) طبقاً لما تتطلبه أو تسمح به معايير المحاسبة المصرية الأخرى. وقد حدد هذا المعيار بنود الدخل الشامل الأخرى فى أربعة بنود هى :

(١) المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع :

تناول المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٦) " الأدوات المالية : الاعتراف والقياس " المعالجة المحاسبية للأصول المالية بمختلف أنواعها ومنها الأصول المالية المتاحة للبيع. وقد أكد هذا المعيار فى فقرته رقم (٥٥) على ضرورة الاعتراف بأى مكاسب أو خسائر ناتجة عن التغيير فى القيمة العادلة للأصل المالى ، كما أكدت الفقرة (٥٥-ب) على أن يتم الاعتراف مباشرة بأى مكسب أو خسارة من الأصل المالى المتاح للبيع ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى فيما عدا خسائر الاضمحلال فى القيمة وأرباح وخسائر تقييم العملات الأجنبية وذلك حتى إلغاء الأصل المالى من الدفاتر، وفى هذا الوقت يتم إعادة توبيب الأرباح أو الخسائر المترتبة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى سابقاً إلى الأرباح أو الخسائر (قائمة الأرباح والخسائر) (معايير المحاسبة المصرية، المعيار المحاسبى رقم ٢٦، ٢٠١٥، ص ٥٤٧)

(٢) الجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التغطية المستخدمة فى تغطية التدفق النقدى :

عند قيام المشروع بتغطية خطر التعرض للتقلبات فى التدفقات النقدية المرتبطة بأصل أو التزام معترف به أو بمعاملات متوقعة مؤكدة الحدوث بدرجة عالية، وعندما تكون علاقة التغطية هذه مؤهلة لمحاسبة التغطية وفقاً للمعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٦) (٢) فإنه على المشروع الاعتراف مباشرة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى بذلك الجزء الفعال من أرباح أو خسائر أداة التغطية، أما الجزء غير الفعال فيتم الاعتراف به فى قائمة الأرباح والخسائر . ويتم تحديد مدى فعالية أداة التغطية بحساب نسبة التغيير فى القيمة العادلة لأداة التغطية إلى التغيير فى القيمة العادلة للأصل المغطى ، فإذا وقعت هذه النسبة فى حدود نسب التغطية الفعالة المحددة طبقاً لإرشادات المعيار وهى (٨٠% - ١٢٥%) تعتبر علاقة التغطية فعالة فى ذلك التاريخ .

(٣) المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبى :

نص المعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) " أثار التغييرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية" فى فقرته رقم (٣٢) على أن يتم الاعتراف الأولى بفروق العملة الناتجة عن ترجمة أى بند ذو طبيعة نقدية بشكل جزءاً من صافى استثمار المنشأة فى نشاط أجنبى ضمن الدخل الشامل الآخر وذلك عند إعداد قوائم مالية تضم كل من النشاط الأجنبى والمنشأة (كما فى حالة القوائم المالية المجمعة عندما يكون النشاط الأجنبى شركة تابعة) على أن يتم تسوية هذه الفروق فى قائمة الدخل عند التخلص من صافى الاستثمار فى النشاط الأجنبى . كما نص المعيار على أن يتم عرض فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية المعدة بعملة أجنبية بخلاف عملة التقرير أيضاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى .

(٢) حدد المعيار المحاسبى المصرى رقم ٢٦ مجموعة شروط يجب توافرها حتى تكون علاقة التغطية مؤهلة لمحاسبة التغطية وفقاً لهذا المعيار. للاطلاع على هذه الشروط انظر الفقرة ٨٨ من هذا المعيار ص ٥٥٦ .

(٤) إعادة قياس نظم المزايا المحددة للعاملين :

تتقسم نظم المزايا المقدمة للعاملين بعد انتهاء الخدمة طبقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم (٣٨) "مزايا العاملين" إلى نظم الاشتراك المحدد، ونظم المزايا المحددة. وبموجب نظم الاشتراك المحدد تقوم المنشأة بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة (صندوق)، ولا يكون عليها التزام قانوني أو ضمني بدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم يكن الصندوق محتفظاً بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة. أما أي نظم للمزايا بعد انتهاء الخدمة بخلاف نظم الاشتراك المحدد فتسمى نظم المزايا المحددة وفيما يتعلق بمتطلبات الاعتراف والقياس المتعلقة بنظم المزايا المحددة فقد نص المعيار في فقرته (٥٧ - د) على أن يتم تحديد إعادة قياس صافي التزام (أصل) المزايا المحددة والتي سيتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتضمنة كل من المكاسب والخسائر الاكتوارية، والعائد على أصول النظام بعد خصم المبالغ التي تضمنها صافي الفوائد على صافي التزام (أصل) المزايا المحددة، وأي تغيير في تأثير سقف الأصل بعد خصم المبالغ التي تضمنها صافي الفوائد على صافي التزام (أصل) المزايا المحددة.

يشير الباحث في نهاية هذا الجزء إلى أن المعايير المحاسبية المصرية المعدلة قد ألغت نموذج إعادة التقييم الذي كان مستخدماً كأحد البدائل المتاحة عند قياس الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة بعد الاعتراف الأولى بها وذلك طبقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" والمعيار المحاسبي المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة" قبل تعديلها، ومن ثم لم يعد هناك ما يسمى بفائض التقييم والذي يمثل أحد بنود الدخل الشامل الأخرى، أي أن تعديل المعايير المصرية وإن جاء تأكيداً على أهمية مفهوم الدخل الشامل وضرورة تبنيه عند قياس أداء المنشآت إلا أنه ألغى أحد أهم بنود الدخل الشامل الأخرى والذي كان يقرر عنه سابقاً ضمن بنود قائمة التغييرات في حقوق الملكية.

٢-٥-٢ ملامح قائمة الدخل الشامل طبقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم (١) :

نص المعيار المحاسبي المصري رقم (١) في فقرته رقم (٨١) على أنه على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين إحدهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة الدخل) والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الأخرى (قائمة الدخل الشامل) .

كما حددت الفقرة رقم (٨٤) من نفس المعيار الحد الأدنى من المعلومات التي يجب عرضها بصورة منفصلة في قائمة الدخل الشامل وهي :

- أ- الربح أو الخسارة (ناتج قائمة الدخل) .
- ب- كل بند من بنود الدخل الشامل الأخرى مبوب حسب طبيعته فيما عدا المبالغ الواردة في الفقرة (ج) أدناه .
- ج- نصيب المنشأة في بنود الدخل الشامل الأخرى للشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة التي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- د- إجمالي الدخل الشامل .

كما أكدت الفقرة (٨٤ - أ) على ضرورة أن تفصح المنشأة في نهاية قائمة الدخل الشامل عن إجمالي الدخل الشامل عن الفترة موزعاً بين كل من حقوق الأقلية (الحقوق غير المسيطرة) ، وملاك الشركة الأم .

وعن أثر ضريبة الدخل المرتبطة بعناصر الدخل الشامل الأخرى فقد نصت الفقرة (٩١) من المعيار على أن تعرض المنشأة عناصر الدخل الشامل الأخرى قبل الآثار الضريبية المتعلقة بها مع إظهار قيمة وحيدة لضرائب الدخل المرتبطة بتلك العناصر عبارة عن

المبلغ الإجمالي التراكمي لضريبة الدخل ذات العلاقة بتلك العناصر ، على ان يتم الإفصاح عن مبلغ ضريبة الدخل المرتبط بكل عنصر من هذه العناصر في الإيضاحات .

أما الفقرات من ٩٢ إلى ٩٦ من المعيار فقد تناولت كيفية التقرير عن " تسويات إعادة التبيوب " والتي تنشأ مثلاً عند التخلص من نشاط أجنبي أو عند استبعاد الأصول المالية المتاحة للبيع من الدفاتر أو عندما تؤثر معاملة متوقعة مغطاة على الأرباح والخسائر . ويتم إدراج تسوية إعادة التبيوب على العنصر المرتبط بها من عناصر الدخل الشامل الأخرى في الفترة التي يعاد فيها تبيوب تلك التسوية إلى قائمة الدخل ، حيث قد يكون قد تم الاعتراف بتلك المبالغ ضمن عناصر الدخل الشامل الأخرى كمكاسب غير محققة في الفترة الجارية أو في الفترات السابقة ومن ثم يجب أن يتم خصم تلك المكاسب غير المحققة من عناصر الدخل الشامل الأخرى في الفترة التي يتم خلالها إعادة تبيوب ما تحقق من تلك المكاسب إلى الأرباح والخسائر لتجنب إدراجها في إجمالي الدخل الشامل مرتين .

كما أتاح المعيار للمنشأة أن تعرض هذه التسويات في قائمة الدخل الشامل أو في الإيضاحات ، وعلى المنشأة التي تعرض هذه التسويات في الإيضاحات أن تقوم بعرض عناصر الدخل الشامل الأخرى في القائمة بعد تأثيرها بهذه التسويات ذات العلاقة . كما أكد المعيار على أنه لا ينشأ تسويات إعادة التبيوب على إعادة قياس نظام المزايا المحددة والتي تم الاعتراف بها طبقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم (٣٨) حيث لا يتم إعادة تبيوب هذه البنود إلى قائمة الأرباح والخسائر في الفترات اللاحقة .

أما الفقرة رقم (١٠٦) فقد نصت على أن تتضمن المعلومات الواجب عرضها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية إجمالي الدخل الشامل للفترة بحيث يظهر بصورة منفصلة إجمالي المبالغ الخاصة بملاك الشركة الأم وكذا المبالغ التي تخص أصحاب الحصص غير المسيطرة .

٣- الدراسات السابقة وتطوير الفروض :

لصياغة الفروض التي يجب اختبارها من أجل تحقيق أهداف البحث قام الباحث باستعراض وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث في مجموعتين، حيث تختص المجموعة الأولى بالدراسات التي اختبرت مدى وجود محتوى معلوماتي للدخل الشامل وبنوده الأخرى فوق المحتوى المعلوماتي لصافي الدخل، أما المجموعة الثانية فتناولت الدراسات التي اهتمت باختبار تأثير طريقة عرض الدخل الشامل وبنوده الأخرى على المحتوى المعلوماتي للدخل الشامل . ويشير الباحث إلى أن الدراسات التي اهتمت باختبار كل من المحتوى المعلوماتي للدخل الشامل وبنوده مقارنة بالمحتوى المعلوماتي لصافي الدخل وكذلك أثر طريقة عرض الدخل الشامل على المحتوى المعلوماتي له قد تم تناولها في المجموعتين .

٣-١ الدراسات التي اختبرت مدى وجود محتوى معلوماتي إضافي للدخل الشامل

وبنوده الأخرى :

تزايد اهتمام الباحثين بموضوع الدخل الشامل ومدى أهميته في قياس أداء المشروعات بعد إصدار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB قائمة معايير المحاسبة المالية رقم ١٣٠ (SFAS.130) (التقرير عن الدخل الشامل) عام ١٩٩٧ . وقد تباينت نتائج الدراسات في هذا المجال ما بين دراسات أكدت على وجود قيمة لمعلومات الدخل الشامل وبنوده الأخرى في قياس أداء المشروعات والتنبؤ بالأداء المستقبلي لها ، وأخرى أوضحت نتائجها أن المقياس الأكثر أهمية لأداء المشروع هو صافي الدخل وأن المعلومات المتعلقة بالدخل الشامل لا تضيف إلى المحتوى المعلوماتي لصافي الدخل .

فقد قام (Dee,1999) باختبار مدى وجود علاقة بين الدخل الشامل وقيمة المشروع في عينة مكونة من ١٢٦ شركة خلال الفترة ما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٦ ، وقد توصل إلى عدم وجود

علاقة بين الدخل الشامل وبنوده المختلفة وقيمة المشروع مقاسة بالعوائد السنوية للأسهم، ما يعنى عدم ملائمة معلومات الدخل الشامل فى تقييم المشروعات .

وفى نيوزيلاند اختبرت دراسة (Cahan and Courtenay,2000) القيمة الملائمة الإضافية لبنود الدخل الشامل الأخرى، حيث اختبرت أولاً مدى وجود قيمة إضافية لبنود الدخل الشامل الأخرى بالمقارنة مع إجمالى الدخل الشامل، ثم اختبرت مدى وجود قيمة إضافية لبنود الدخل الشامل الأخرى بالمقارنة مع صافى الدخل. ولم تثبت النتائج وجود أى قيمة إضافية لمعلومات الدخل الشامل الأخرى سواء بالمقارنة مع إجمالى الدخل الشامل أو مع صافى الدخل .

وبعكس نتائج الدراستين السابقتين توصلت دراسة (Bhamornsiri and Wiggins,2001) إلى وجود تأثير لمعلومات الدخل الشامل الأخرى على ربحية السهم كمقياس لأداء المشروع. وباستقصاء آراء عينة مكونة من ٦٤ أكاديمي و ١١١ مدير مالي حول مدى جدوى SFAS.130 أثبتت دراسة (Mautz and Robinson-Backmon,2001) أن الأكاديميين يرون جدوى التقرير عن بنود الدخل الشامل الأخرى وأن منفعة هذا التقرير تفوق تكلفته، بينما يرى المديرون الماليون أن التقرير عن معلومات بنود الدخل الشامل الأخرى يمكن أن يحدث ربكة لقارئى القوائم المالية وأن تكلفة هذا التقرير لا تبررها منفعة هذه المعلومات.

وأيضاً باستقصاء آراء ٢٣٤ مدير مالي لكبرى الشركات الأمريكية أثبتت دراسة (Lovata et al,2005) ضعف المحتوى المعلوماتي لبنود الدخل الشامل الأخرى، حيث أوضحت النتائج أن حوالى ٧٤% من المديرين الماليين يرون عدم فائدة معلومات الدخل الشامل، بل أن أكثر من نصف هؤلاء يرون أن معلومات الدخل الشامل يمكن أن تضلل مستخدمى القوائم المالية نظراً لتقلبها الدائم بين الفترات.

أما دراسة (Choi and Zang,2006) فقد قامت باختبار مدى تأثير معلومات الدخل الشامل على توقعات المحللين الماليين للأرباح المستقبلية للمشروعات. وتحليل بيانات القوائم المالية لعينة من الشركات خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣ و بواقع ٩٥١٢ مشاهدة أثبتت الدراسة وجود علاقة معنوية بين الدخل الشامل وتوقعات الأرباح، حيث أوضحت النتائج أن المحللين الماليين يعدلوا من توقعاتهم للأرباح القادمة فقط عندما يكون الدخل الشامل أقل من صافى الدخل، أما إذا كان الدخل الشامل أكبر من صافى الدخل فلا يعدل المحللون الماليون من توقعاتهم. وهذا يعنى اهتمام المحللون الماليون بمعلومات الدخل الشامل واعتمادهم عليها فقط فى حالة توقع تحقق خسائر مستقبلية متعلقة ببند الدخل الشامل الأخرى.

وفى سياق تقييم مدى جدوى SFAS.130 اختبرت دراسة (Chambers et al,2007) مدى وجود قيمة إضافية لبنود الدخل الشامل الأخرى بعد إصدار هذه القائمة. فبالاعتماد على التقارير المالية لعينة من الشركات الأمريكية (١٧٢٧ مشاهدة خلال الأربع سنين السابقة لإصدار القائمة، ٢٨٠٧ مشاهدة خلال الستة سنوات التالية لإصدار القائمة) وجدت الدراسة أن كل من تسويات ترجمة العملة الأجنبية، والمكاسب/الخسائر غير المحققة على الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ترتبط بعلاقة معنوية مع أداء المشروع، ما يعنى وجود قيمة معلوماتية لهذه البنود فى قياس وتقييم أداء المشروعات.

ويتوسيع دائرة البحث قامت دراسة (Goncharov and Hodgson,2008) باختبار مدى تأثير معلومات الدخل الشامل على قرارات المحللين الماليين فيما يتعلق بتقييم أداء المشروع والتنبؤ به مستقبلاً وذلك فى ١٦ دولة أوروبية (بواقع ٥٦٧٠٠ مشاهدة). وقد اختبرت الدراسة أثر ثلاثة بنود من بنود الدخل الشامل الأخرى (التسويات المتعلقة بإعادة تقييم الأصول، والمكاسب/الخسائر غير المحققة على تغير سعر الصرف الأجنبى، ومكاسب/خسائر الاستثمارات المالية المتاحة للبيع) على كل من العائد على السهم وسعر السهم. وقد توصلت

الدراسة إلى أن واحد فقط من بنود الدخل الشامل الأخرى (مكاسب/خسائر الاستثمارات المالية المتاحة للبيع) يرتبط معنوياً بأسعار الأسهم، أما باقى البنود فلم تثبت النتائج أى علاقة بينها وبين كل من العائد على السهم وسعر السهم.

وبالتطبيق على الشركات الإيرانية قامت دراسة (Dastgir and Velashani,2008) باختبار قدرة كل من الدخل الشامل وصافى الدخل فى قياس أداء الشركات. وتحليل القوائم المالية لعينة من الشركات الإيرانية خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣ (بواقع ٦٤٧ مشاهدة) لم تثبت النتائج وجود محتوى معلوماتى إضافى للدخل الشامل عن صافى الدخل فى تقييم أداء الشركات الإيرانية (مقاسة بالعائد على السهم، وسعر السهم).

وباستقصاء آراء عينة من منتجى ومستخدمى التقارير المالية للشركات السويدية اختبرت دراسة (Andersson and Kalsson,2011) مدى أهمية معلومات الدخل الشامل من وجهة نظر كل من مستخدمى التقارير المالية ومنتجيهما. وقد توصلت الدراسة إلى عدم ملائمة معلومات الدخل الشامل من وجهة نظر منتجى التقارير المالية، بينما يرى مستخدمى التقارير المالية أن لهذه المعلومات قيمة فى ترشيد قراراتهم مع تأكيدهم على أن صافى الدخل هو المقياس الأكثر ملاءمة فى هذا الصدد. وقد عززت الدراسة هذه النتائج بإجراء اختبار العلاقة بين كل من الدخل الشامل وصافى الدخل من جهة والعائد على السهم من جهة أخرى، وأثبتت النتائج زيادة القوة التفسيرية لنموذج الانحدار بعد إضافة متغير الدخل الشامل إلى صافى الدخل ما يعنى وجود محتوى معلوماتى إضافى للدخل الشامل يعزز المحتوى المعلوماتى لصافى الدخل، كما أثبتت النتائج أن قدرة الدخل الشامل على تفسير التغير فى عوائد الأسهم أقل من قدرة صافى الدخل.

وفى كندا قامت دراسة (Deol,2013) باختبار مدى جدوى إلزام الشركات الكندية بالتقرير عن الدخل الشامل، وذلك باختبار مدى وجود علاقة بين الدخل الشامل وبنوده الأخرى (المكاسب/الخسائر غير المحققة على أنشطة التحوط للنقدية، والمكاسب/الخسائر غير المحققة على الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وتسويات ترجمة العملة الأجنبية) وبين سعر السهم، والعائد على السهم وذلك فى عينة مكونة من ٤١١ شركة كندية (بواقع ١٤٦٤ مشاهدة). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين الدخل الشامل وبنوده الأخرى وبين كل من سعر السهم والعائد على السهم.

أما فى آسيا وبخاصة فى البيئة اليابانية فقد اختبرت دراسة (Tsuji,2013) مدى وجود ارتباط بين الدخل الشامل والأداء المستقبلى لشركات صناعة الأجهزة الكهربائية اليابانية. وبالاعتماد على بيانات شركات العينة خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١ قامت الدراسة باختبار مدى وجود علاقة بين مجموعة من مقاييس الأداء (الربح التشغيلى، والربح قبل الفائدة والضرائب، والربح قبل الفائدة والضرائب والإهلاك، والتدفق النقدى التشغيلى، وصافى الدخل، والدخل الشامل) وبين العائد المستقبلى على السهم. وقد أوضحت النتائج تفوق الدخل الشامل على المقاييس الأخرى للأرباح وأيضاً على التدفق النقدى التشغيلى فى التنبؤ بالعائد المستقبلى للسهم.

وفى أفريقيا وبالتطبيق على بيئة الأعمال الغانية اختبرت دراسة (Ngmenipue,2015) مدى وجود تأثير معنوى للدخل الشامل على الأداء المالى للشركات الغانية. فقد اختبرت الدراسة مدى وجود فروق معنوية بين ربحية السهم محسوبة باستخدام صافى الدخل، وربحية السهم محسوبة باستخدام الدخل الشامل. وتحليل بيانات الشركات الغانية المقيدة التى تقوم بالتقرير عن الدخل الشامل (٢٠ شركة فى عام ٢٠١٣) لم تجد الدراسة أى فروق معنوية بين المقياسين ما يعنى عدم تأثير الدخل الشامل على الأداء المالى للشركات الغانية.

أما في تركيا فقد قام (Ozcan,2015) باختبار مدى منفعة التقرير عن الدخل الشامل وصافي الدخل في تفسير الأداء المستقبلي للشركة. وتمثلت عينة الدراسة في ١٠٢ مشروع غير مالي بواقع ٧٩٨ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤. وقد توصلت الدراسة إلى أن التقرير عن الدخل الشامل يساعد في التنبؤ بالأداء المالي للشركة، حيث أثبتت النتائج أن الدخل الشامل أفضل من صافي الدخل في التنبؤ بالعائد المستقبلي على الأصول، وكذلك في التنبؤ بالعائد على حقوق الملكية. أما صافي الدخل فيعتبر أكثر ملاءمة من الدخل الشامل عند التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي، والدخل التشغيلي.

وفي صربيا اختبرت دراسة (Obrodovic and Karapavlovic,2017) مدى منفعة معلومات الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل لمستخدمي القوائم المالية في الشركات الصربية. وتحليل بيانات عينة مكونة من ١٣٢ شركة صربية أوضحت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل، كما لم تثبت الدراسة وجود أي فروق معنوية بين العائد على حقوق الملكية محسوباً باستخدام صافي الدخل والعائد على حقوق الملكية محسوباً باستخدام إجمالي الدخل الشامل. كما وجدت الدراسة أن إجمالي الدخل الشامل أكثر تقلباً من صافي الدخل.

وأخيراً اختبرت دراسة (Jahmani et al,2017) مدى ملاءمة معلومات الدخل الشامل ومكوناته لتفسير أسعار الأسهم. وتحليل بيانات عينة مكونة من ٤٤٦ شركة عام ٢٠١٤ أثبتت النتائج أن البنود الفردية للدخل الشامل تؤثر في أسعار الأسهم بعكس إجمالي الدخل الشامل.

يتضح من عرض نتائج المجموعة الأولى من الدراسات السابقة تضارب النتائج حول مدى أهمية معلومات الدخل الشامل ودورها في تفسير التغيرات في قيمة وأداء المشروعات، وإن كان هذا هو الحال على مستوى بيانات الأعمال الأجنبية فإن بيئة الأعمال العربية (وبخاصة المصرية) لم تأخذ حقها من الجهد البحثي فيما يتعلق باختبار مدى أهمية معلومات الدخل الشامل وبنوده الأخرى وأثرها على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية، فلم يقف الباحث إلا على القليل من الدراسات التي اهتمت باختبار مدى أهمية معلومات الدخل الشامل وبنوده الأخرى في بيانات الأعمال العربية، فنجد مثلاً (شتيوي، ٢٠١٤) قد قام باختبار الفروق بين كل من صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل فيما يتعلق بأربعة خصائص للمعلومات (الملاءمة، والقدرة التنبؤية، والاستمرارية، والقابلية للتغاير) في القطاع المصرفي السعودي، وتحليل بيانات القوائم المالية لعشرة بنوك سعودية خلال الفترة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٣ توصلت الدراسة إلى أن صافي الدخل يتفوق على إجمالي الدخل الشامل فيما يتعلق بالاستمرارية والملاءمة لتفسير عوائد الأسهم، كما أثبتت النتائج عدم وجود فروق معنوية بين صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل فيما يتعلق بالقدرة التنبؤية وإمكانية التغاير.

أما (عاشور، ٢٠١٧) فقد قام باختبار الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي دخل الشركات المساهمة الأردنية، حيث أثبتت النتائج من خلال تحليل بيانات ٦٢ شركة أردنية خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٥) وجود أثر نسبي معنوي لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي دخل الشركات الأردنية.

وفي الأردن أيضاً ولكن بالتطبيق على البنوك التجارية قامت دراسة (مسلم، ٢٠١٨) باختبار أثر بنود الدخل الشامل الأخرى على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، وبالاعتماد على بيانات عينة مكونة من ١٣ بنكاً توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لبنود الدخل الشامل الأخرى (مقاسة بنسبة الدخل الشامل الآخر إلى صافي الدخل) على الأداء المالي للبنوك (مقاس بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية).

أما على مستوى بيئة الأعمال المصرية فلم يقف الباحث إلا على دراسة واحدة اهتمت بهذا المجال، وهي دراسة (الصايغ، ٢٠١٧) والذي قام باقتراح تطوير للإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى واستقصاء آراء عينة من المهتمين حول مدى جدوى هذا الإطار . وقد تضمن الإطار المقترح المعلومات المتعلقة بالدخل الشامل والتي يجب الإفصاح عنها، وتوقيت الإفصاح عنها، وأفضل طريقة لعرضها. وباستقصاء آراء عينة مكونة من ٣٠ معدي للتقارير المالية، و ٣٠ استاذ محاسبة ومراجعة، و ١٥ محلل مالي أجمع أفراد العينة على عدم وجود إطار متكامل للإفصاح المحاسبي عن معلومات الدخل الشامل الأخرى في بيئة الأعمال المصرية، كما رأى أفراد العينة أن لمعلومات الدخل الشامل الآخر أهمية لمستخدمى التقارير المالية .

وعلى الرغم من ندرة الكتابات العربية وبخاصة المصرية منها في هذا المجال، إلا أنه مع إلزام الشركات المصرية بإعداد قائمة مستقلة للدخل الشامل يتوقع الباحث أن تبدأ وتزداد الجهود البحثية في هذا المجال. كما يتوقع الباحث أن تلفت هذه القائمة انتباه مستخدمي التقارير المالية إلى أهمية معلومات الدخل الشامل ودورها في قياس أداء الوحدة ما يجعلهم يضعونها نصب أعينهم عند تقييم أداء الشركة والتنبؤ بالأداء المستقبلي لها، ومن ثم يتوقع الباحث أن يكون لقائمة الدخل الشامل بما تحتويها من معلومات محتوى معلوماتي إضافي يعزز من المحتوى المعلوماتي لصافي الربح (ناتج قائمة الدخل وأول بند في قائمة الدخل الشامل) ، لذلك تتمثل المجموعة الأولى من فروض هذا البحث في الفروض البحثية التي تختبر مدى وجود محتوى معلوماتي إضافي لكل بند من بنود قائمة الدخل الشامل (بخلاف صافي الربح) فوق المحتوى المعلوماتي لصافي الربح، وتشمل هذه المجموعة من الفروض ثلاثة فروض هي (في صورة الفرض العدمي) :

الفرض الأول : لا يقدم إجمالي الدخل الشامل محتوى معلوماتي إضافي فوق المحتوى المعلوماتي لصافي الربح.

الفرض الثاني : لا تقدم المكاسب والخسائر المتعلقة بترجمة القوائم المالية لوحدات أجنبية محتوى معلوماتي إضافي فوق المحتوى المعلوماتي لصافي الربح.

الفرض الثالث : لا تقدم المكاسب والخسائر المتعلقة بإعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع محتوى معلوماتي إضافي فوق المحتوى المعلوماتي لصافي الربح.

٣-٢ الدراسات التي اهتمت باختبار تأثير طريقة عرض بنود الدخل الشامل الأخرى على المحتوى المعلوماتي لها :

نتيجة لتعدد بدائل عرض الدخل الشامل وبنوده المختلفة فقد قام العديد من الباحثين بدراسة المحتوى المعلوماتي لكل بديل ومدى تفضيل الشركات لهذه البدائل في البيئات المختلفة منها مثلاً قيام (Hirst and Hopkins, 1998) باختبار أثر طريقة عرض الدخل الشامل وبنوده الأخرى على تقييم المستثمرين المتخصصين (يمثلهم المحللين الماليين) لأداء الشركة، وبالتركيز على المكاسب/الخسائر غير المحققة على الاستثمارات المالية المتاحة للبيع وجدت الدراسة أن المحللين الماليين غالباً لا يهتمون بمعلومات الدخل الشامل عندما تعرض في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وإنما يهتمون بها عندما تعرض في قائمة الدخل الشامل.

وتأكيداً لنتائج دراسة (Hirst and Hopkins, 1998) قامت دراسة (Maines and McDaniel, 2000) باختبار مدى وجود تأثير لبدائل عرض معلومات الدخل الشامل على تقييم المستثمرين غير المتخصصين لأداء الشركة، حيث أجريت دراسة تجريبية بمشاركة ٩٥ طالب من طلاب MBA لتحليل القوائم المالية لشركة تأمين تفصح عن مكاسب غير محققة على الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج مشابهة كثيراً لنتائج

الدراسة السابقة حيث أثبتت النتائج أن اهتمام المشاركين في الدراسة بمعلومات الدخل الشامل وأخذها في الاعتبار عند تقييم أداء الشركة يكون فقط في حالة عرض هذه المعلومات في قائمة مستقلة للدخل الشامل. ويلاحظ على نتائج الدراستين السابقتين تأكيدهم على أفضلية بديل قائمة الدخل الشامل المستقلة عن باقى بدائل عرض معلومات الدخل الشامل من وجهة نظر كل من المستثمرين المتخصصين وغير المتخصصين.

ولاختبار مدى تفضيل الشركات الأمريكية لبدائل عرض معلومات الدخل الشامل قامت دراسة (Bhamomsiri and Wiggins,2001) بعمل مسح للشركات الأمريكية للتعرف على اتجاه هذه الشركات في عرض الدخل الشامل وبنوده المختلفة، وبفحص التقارير المالية لـ ٩٥ شركة خلال الفترة من ١٩٩٧ وحتى ١٩٩٩ أكدت النتائج على تفضيل الشركات الأمريكية للتقرير عن الدخل الشامل وبنوده المختلفة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، حيث أوضحت النتائج أن ٧٦ شركة من شركات العينة تعرض معلومات الدخل الشامل في قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، وأن ١٥ شركة تعرضها في قائمة مستقلة للدخل الشامل ، وأن البديل الأقل تفضيلاً هو بديل العرض في قائمة الدخل، حيث وجدت الدراسة أن أربعة شركات فقط قامت بالإفصاح عن الدخل الشامل وبنوده ضمن بنود قائمة الدخل أو الأرباح والخسائر . وإلى نفس النتائج توصلت دراسة (Ethridge et al, 2001) حيث اختبرت هذه الدراسة مدى تفضيل الشركات لبدائل التقرير عن بنود الدخل الشامل الأخر بعد SFAS.130 ، وبفحص التقارير المالية لستين مشروعاً عن السنة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩ وجدت الدراسة اتجاه ٧٧% من شركات العينة إلى الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية وأن ١٠% فقط من الشركات فضلت عرض هذه البنود في قائمة مستقلة للدخل الشامل، كما وجدت الدراسة أن ٧١% من الشركات تفصح فقط عن بند أو بندين من بنود الدخل الشامل الأخرى وأن أكثر البنود إفصاحاً هو المكاسب/الخسائر غير المحققة على الاستثمارات المالية المتاحة للبيع تليها مكاسب/خسائر ترجمة العملة الأجنبية.

أما عن وجهة النظر الأكاديمية ووجهة النظر المهنية فقد قامت دراسة (Mautz and Robinson-Backmon,2001) باستقصاء آراء عينة مكونة من ٦٤ من الأكاديميين، و ١١١ من المديرين الماليين حول مدى جدوى SFAS.130 ورأيهم في أفضل بدائل عرض بنود الدخل الشامل. وقد رأى الأكاديميون أن أنسب طريقة لعرض الدخل الشامل هي قائمة الدخل العادية (قائمة الأرباح والخسائر) ، أما المديرين الماليين فقد رأوا أن أنسب طرق عرض بنود الدخل الشامل هي عرضها ضمن بنود قائمة التغيرات في حقوق الملكية . وتأكيداً على نتائج الدراسة السابقة فقد توصلت دراسة (Lovata et al,2005) إلى أن المديرين الماليين في كبرى الشركات الأمريكية يفضلوا عرض بنود الدخل الشامل في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، فباستقصاء آراء عينة مكونة من ٢٣٤ مدير مالي حول مدى فائدة معلومات الدخل الشامل وأنسب طريقة لعرض هذه المعلومات وجدت الدراسة أن حوالي ٦٧% من أفراد العينة يرون أن أنسب طريقة لعرض بنود الدخل الشامل هي عرضها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وأن ١٩.٦% يرون أن الطريقة الأفضل للعرض هي العرض في قائمة مستقلة للدخل الشامل، وأخيراً يفضل ١٣.٤% من أفراد العينة عرض بنود الدخل الشامل في قائمة الدخل بعد الوصول إلى صافي الدخل.

ويلاحظ على نتائج الدراستين السابقتين (Mautz and Robinson-Backmon,2001) و (Lovata et al,2005) تأكيدهما لفكرة مقاومة التغيير، فقد أثبتت الدراستان أن معدى التقارير المالية (ممثلين بالمديرين الماليين) يفضلون عرض بنود الدخل الشامل في قائمة التغيرات في حقوق الملكية وهو البديل الأكثر شيوعاً بين الشركات وخاصة

قبل إصدار SFAS.130 وهو الخيار الذي تمسكت به كثيراً من الشركات حتى بعد إصدار هذا المعيار.

ولمعرفة مدى اتساق وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية مع وجهة نظر معديها حول مدى أهمية معلومات الدخل الشامل وأفضل البدائل لعرضها قامت دراسة (Chambers et al,2007) باختبار مدى تأثير طريقة عرض بنود الدخل الشامل على اهتمام المستثمرين بهذه البنود ومدى تأثيرها في تقييمهم لأداء المشروع وذلك بعد إصدار SFAS.130، فقد وجدت الدراسة أن درجة اعتماد المستثمرين على معلومات الدخل الشامل عند تقييم أداء الشركة تتأثر بطريقة عرض هذه المعلومات، حيث أكدت النتائج أن المستثمرين يولون اهتماماً أكبر لمعلومات الدخل الشامل عندما يتم التقرير عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقد تم تفسير ذلك بأنه بعد إصدار SFAS.130 اتجهت الأنظار لأهمية هذه المعلومات وبدأ المستثمرون يبحثون عنها في مكانها الأكثر شيوعاً ألا وهو قائمة التغيرات في حقوق الملكية. وقد توصلت دراسة (Andersson and Kalsson,2011) إلى نتائج عكسية لما توصلت إليه دراسة (Chambers et al,2007)، فقد قامت هذه الدراسة باختبار مدى ملائمة بدائل عرض بنود الدخل الشامل للمستثمرين في بيئة الأعمال السويدية، وقد أثبتت النتائج أن عرض بنود الدخل الشامل في قائمة مستقلة هو البديل الأنسب للمستثمرين السويديين. وفي إيطاليا اختبرت دراسة (Cristofaro and Falzago,2014) اتجاهات الشركات الإيطالية في عرض بنود الدخل الشامل، حيث قامت الدراسة بعمل مسح للتقارير المالية للشركات الإيطالية المقيدة بالبورصة (٦٤ شركة) خلال الفترة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١١ بهدف تحديد اتجاه هذه الشركات في الاختيار بين بدائل عرض بنود الدخل الشامل، وكذلك تحديد مدى تأثير طريقة العرض المختارة بقيمة واتجاه بنود الدخل الشامل. وقد توصلت الدراسة إلى أن بديل عرض بنود الدخل الشامل في قائمة مستقلة هو البديل الأكثر شيوعاً بين الشركات الإيطالية، كما أن هذه الشركات نادراً ما تغير من بديل العرض، وكذلك وجدت الدراسة أن هناك ارتباط ضعيف قد يصل إلى الاستقلال بين طريقة العرض وقيمة واتجاه بنود الدخل الشامل.

أما في بيئة الأعمال العربية فقد أثبتت دراسة (شتيوي، ٢٠١٤) عدم وجود تأثير لطريقة عرض بنود الدخل الشامل الأخرى على قدرتها التفسيرية لأسعار الأسهم وذلك بالتطبيق على القطاع المصرفي السعودي .

وفي بيئة الأعمال المصرية وفي سياق عرضه لإطاره المقترح لتطوير الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى في البيئة المصرية، توصل (الصايغ، ٢٠١٧) من خلال استقصاء آراء عينة البحث إلى أن أفضل طريقة لعرض بنود الدخل الشامل الأخرى (من وجهة نظر المشاركين في عينة البحث) هي عرضها في قائمة واحدة متصلة تضم إجمالي الدخل من العمليات التشغيلية ومن الدخل الشامل الآخر .

ومع اختيار المعايير المحاسبية المصرية لبديل عرض بنود الدخل الشامل الأخرى ضمن بنود قائمة التغيرات في حقوق الملكية والتزام الشركات بهذا الاختيار دون غيره حتى تم تعديل المعايير عام ٢٠١٥ لم يكن هناك مجالاً لإجراء دراسات تطبيقية تهدف إلى اختبار المحتوى المعلوماتي لبنود الدخل الشامل الأخرى تحت كل بديل من بدائل العرض المختلفة ومن ثم تحديد أفضل البدائل لبيئة الأعمال المصرية .

ومع تعديل المعايير المحاسبية المصرية عام ٢٠١٥ والزام الشركات المصرية بإعداد قائمة مستقلة للدخل الشامل تحوي بنود الدخل الشامل الأخرى وإلغاء بديل عرضها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية يتوقع الباحث أن تقدم بنود الدخل الشامل الأخرى عند عرضها في

قائمة مستقلة للدخل الشامل محتوى معلوماتى يفوق المحتوى المعلوماتى لها عندما كانت تعرض ضمن بنود قائمة التغيرات فى حقوق الملكية، أى أن من المتوقع أن يفوق المحتوى المعلوماتى لبنود الدخل الشامل الأخرى بعد تعديل المعايير المصرية محتواها المعلوماتى قبل تعديل المعايير. ومن ثم يمكن صياغة المجموعة الثانية من فروض هذا البحث فى الفرضين التاليين (فى صورة الفرض العدمى) :

الفرض الرابع : لا تقدم المكاسب والخسائر المتعلقة بترجمة القوائم المالية لوححدات أجنبية عند عرضها فى قائمة الدخل الشامل محتوى معلوماتى إضافى يفوق المحتوى المعلوماتى لها عندما كانت تعرض فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية .

الفرض الخامس : لا تقدم المكاسب والخسائر المتعلقة بإعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع عند عرضها فى قائمة الدخل الشامل محتوى معلوماتى إضافى يفوق المحتوى المعلوماتى لها عندما كانت تعرض فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية .

٤- عرض الدراسة التطبيقية وتحليل نتائجها :

يتناول الباحث فى هذا الجزء عرض للدراسة التطبيقية التى قام بها من أجل تحقيق أهداف البحث متضمنة تحديد عينة البحث ونماذج البحث ومتغيرات البحث وكيفية قياسها ونتائج اختبار الفروض .

٤-١ مجتمع وعينة البحث وفترة الدراسة :

يتمثل مجتمع البحث فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، أما عينة البحث فتمثلت فى مجموعة الشركات التى تحقق المعيارين التاليين :

- الشركات التى لا تنتمى لقطاعى البنوك والخدمات المالية باستثناء البنوك ، حيث تخضع هذه الشركات لمعايير محاسبية وقوانين خاصة. وتطبيق هذا المعيار تم تحديد الشركات المنتمية لباقي القطاعات وقد بلغت ١٤٠ شركة .
- أن تحتوى قائمة الدخل الشامل للشركة فى عامى ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على بند واحد على الأقل من بنود الدخل الشامل الأخرى . وتطبيق هذا المعيار ويعمل مسح شامل للتقارير المالية للشركات المحددة فى المعيار السابق وجد الباحث أن عدد الشركات التى تعرض واحد أو أكثر من بنود الدخل الشامل الأخرى فى قائمة الدخل الشامل قد بلغ فقط ٣٢ شركة بنسبة ٢٢.٩% من إجمالى ١٤٠ شركة، أما باقى الشركات فتعرض قائمة الدخل الشامل خالية من أى بنود أخرى للدخل الشامل ما يعنى تساوى صافى الربح مع إجمالى الدخل الشامل لهذه الشركات. كما وجد الباحث أن ٢٢ شركة من الشركات التى لديها بنود دخل شامل أخرى لديها بند واحد فقط فى قائمة الدخل الشامل، والعشر شركات الباقية لديها بندان من بنود الدخل الشامل الأخرى فى قائمة الدخل الشامل .

كما لاحظ الباحث من خلال المسح الذى قام به للشركات السابقة أن أكثر بنود الدخل الشامل الأخرى عرضاً فى قائمة الدخل الشامل فى البيئة المصرية كان مكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوححدات أجنبية، تليها مكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع. لذلك قام الباحث باختبار المحتوى المعلوماتى لهذين البندين دون غيرهما لعدم توافر عدد كافى من البيانات عن بنود الدخل الشامل الأخرى تصلح لإجراء الاختبارات الاحصائية.

ولاختبار فروض البحث حدد الباحث فترة البحث فى عامى ٢٠١٦ و ٢٠١٧ وذلك لاختبار الفروض الثلاثة الأولى. وإمكانية اختبار الفرضين الرابع والخامس كان لا بد من اختبار المحتوى المعلوماتى لبنود الدخل الشامل الأخرى قبل تعديل المعايير، لذلك حدد الباحث عامى ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ليكونا بمثابة فترة الاختبار قبل تعديل المعايير، وقد اختار الباحث هذان

العامان فى محاولة لتجنب أثر الاضطرابات السياسية والاقتصادية التى مرت بها مصر بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي بدأت تهدأ شيئاً فشيئاً مع بداية عام ٢٠١٤ ثم بدت الأمور أكثر استقراراً فى عام ٢٠١٥، كما قصر الباحث فترة البحث على عامين فقط حتى يكون هناك اتساقاً بين فترات البحث قبل تعديل المعايير وبعدها. ويوضح الجدول (١) حجم العينة ممثلاً فى عدد المشاهدات الخاضعة للتحليل الإحصائى لاختبار كل فرض :

جدول (١)

حجم العينة

الفرض	عدد المشاهدات الخاضعة للتحليل الإحصائى
الأول	٦١ مشاهدة
الثانى	٤٤ مشاهدة
الثالث	٢٣ مشاهدة
الرابع	٤٠ مشاهدة لعامى ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ٤٤ مشاهدة لعامى ٢٠١٦ و ٢٠١٧
الخامس	١٩ مشاهدة لعامى ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ٢٣ مشاهدة لعامى ٢٠١٦ و ٢٠١٧

٢-٤ متغيرات الدراسة :

اعتمد الباحث عند اختبار مدى وجود محتوى معلوماتى إضافى لبنود قائمة الدخل الشامل على اختبار أثر هذه البنود على القيمة السوقية للشركات، فقرارات مستخدمى التقارير المالية تنعكس فى النهاية على القيمة السوقية للشركة ومن ثم فتأثير أى معلومات على متخذ القرار سيظهر على القيمة السوقية للشركة. ونظراً لتأثر القيمة السوقية للشركة بالعديد من المقاييس والمعلومات المحاسبية بخلاف بنود الدخل الشامل فقد حدد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسات السابقة مجموعة من المتغيرات الرقابية لتحديد أثرها، ومن ثم يمكن تحديد متغيرات الدراسة فى الآتى :

١-٢-٤ المتغير التابع :

تمثل القيمة السوقية للشركة (MV) المتغير التابع لهذه الدراسة حيث سينعكس المحتوى المعلوماتى لبنود الدخل الشامل محل الاختبار على هذه القيمة، فوجود قوة تفسيرية لهذه البنود للتغيرات فى القيم السوقية للشركات يعنى ضمناً اعتماد مستخدمى التقارير المالية على هذه البنود عند تقييم الشركات، ما يعنى وجود محتوى معلوماتى مفيد لهؤلاء المستخدمين .

وتقاس القيمة السوقية للشركة بحاصل ضرب سعر السهم بعد ثلاثة شهور من نهاية الفترة المالية (السنة المالية) \times عدد أسهم الشركة .

٢-٢-٤ المتغيرات المستقلة :

تمثل بنود قائمة الدخل الشامل (بخلاف صافى الربح) المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة وهى :

- إجمالى الدخل الشامل (TCI)
- مكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوحدة أجنبية (TRANS).
- مكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع (AVFS).

٣-٢-٤ المتغيرات الرقابية :

تمثل المعلومات والمقاييس المحاسبية الأخرى التى أثبتت الدراسات السابقة تأثيرها المعنوى على القيمة السوقية للشركة المتغيرات الرقابية لهذه الدراسة. وقد أثبتت العديد من الدراسات أن أهم المعلومات التى تؤثر فى قيمة الشركة (سعر السهم) فى البيئة المصرية هى

صافى الربح (ناتج قائمة الدخل) (الصادق، ١٩٩٠ & الدهراوى، ١٩٩٦ & مصطفى، ١٩٩٩ & السيد، ٢٠٠٠)، والقيمة الدفترية للشركة (القيمة الدفترية لحقوق الملكية) (الصادق، ١٩٩٠ & السيد، ٢٠٠٠)، وتوزيعات الأرباح (Moubarak, 1997). لذلك تتمثل المتغيرات الرقابية لهذه الدراسة فى:

- صافى الربح (صافى الدخل) (NI).
- القيمة الدفترية للشركة (BV).
- توزيعات الأرباح (DIV).

٤-٣ نماذج الدراسة:

اعتمد الباحث على نموذج الانحدار المتعدد التالى (نموذج رقم ١) كمعيار يطبق عند تحديد مدى وجود محتوى معلوماتى إضافى لكل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة:

$$MV = \alpha_0 + \alpha_1 NI + \alpha_2 BV + \alpha_3 DIV + \varepsilon \dots (1)$$

يتم تطبيق هذا النموذج عند اختبار كل فرض لتحديد القوة التفسيرية للمتغيرات الرقابية دون إدراج المتغير المستقل موضوع الفرض، ثم يتم إضافة المتغير المستقل موضوع الفرض إلى هذا النموذج وتحديد أثر ذلك على القوة التفسيرية للنموذج لتحديد مدى وجود محتوى معلوماتى إضافى للمتغير المستقل المضاف. ومن ثم سيكون لدينا ثلاثة نماذج إضافية يتم تطبيق إحداها مع النموذج رقم (١) لاختبار الفرض، وتتمثل هذه النماذج فى الآتى:

$$MV = \alpha_0 + \alpha_1 NI + \alpha_2 BV + \alpha_3 DIV + \alpha_4 TCI + \varepsilon \dots (2)$$

$$MV = \alpha_0 + \alpha_1 NI + \alpha_2 BV + \alpha_3 DIV + \alpha_4 TRANS + \varepsilon \dots (3)$$

$$MV = \alpha_0 + \alpha_1 NI + \alpha_2 BV + \alpha_3 DIV + \alpha_4 AVFS + \varepsilon \dots (4)$$

وسيتم قبول أو رفض كل فرض فى الدراسة بمقارنة القوة التفسيرية للنموذج (١) قيمة Adjusted R² (٣) مع القوة التفسيرية للنموذج الذى يحتوى على المتغير المستقل موضوع الفرض، فإذا زادت القوة التفسيرية للنموذج بعد إضافة المتغير المستقل للنموذج (١) فإن هذا يعنى أن المتغير المستقل ساعد فى تفسير جزء إضافى من التغيرات الحادثة فى المتغير التابع ما يعنى ضمناً أن البند الذى يعبر عنه هذا المتغير المستقل يقدم محتوى معلوماتى إضافى للمستخدمين، والعكس صحيح. ويوضح الجدول (٢) آلية استخدام هذه النماذج فى اختبار الفروض وقاعدة قبول كل فرض:

جدول (٢)

آلية استخدام النموذج فى اختبار الفرض

الفرض	النموذج المطبق	فترة التطبيق	قاعدة قبول الفرض (٤) (عدم وجود محتوى معلوماتى إضافى للمتغير المستقل)
الأول	(١)، (٢)	٢٠١٦ و ٢٠١٧	Adjusted R ² للنموذج (١) < Adjusted R ² للنموذج (٢)
الثانى	(١)، (٣)	٢٠١٦ و ٢٠١٧	Adjusted R ² للنموذج (١) < Adjusted R ² للنموذج (٣)

(٣) اعتمد الباحث عند تحديد القوة التفسيرية للنموذج على Adjusted R² بدلاً من R² حيث أن الأخيرة تزداد تلقائياً مع زيادة عدد المتغيرات المستقلة فى النموذج حتى وإن كانت المتغيرات المستقلة المضافة للنموذج ليس لها تأثير على المتغير التابع ولا تساعد فى تفسير التغيرات التى تحدث فيه، أما Adjusted R² فلا تزيد عند إضافة أى متغير مستقل للنموذج إلا إذا كان لهذا المتغير أثر معنوى على المتغير التابع ويساعد فى تفسير التغيرات الحادثة فيه.

(٤) يتم تطبيق قاعدة قبول الفرضين الرابع والخامس المذكورة فى الجدول فقط فى حالة إثبات النتائج وجود محتوى معلوماتى إضافى لبند الدخل الشامل الأخرى قبل وبعد تعديل المعايير، أما إذا لم تثبت النتائج ذلك سواء قبل تعديل المعايير أو بعدها فلا يمكن منطقياً تطبيق هذه القاعدة وإنما يتم قبول أو رفض الفرض بطريقة أخرى كما سيوضحها الباحث عند عرضه لنتائج اختبار الفرض الرابع.

الثالث	(١)،(٤)	٢٠١٧ و ٢٠١٦	Adjusted R ² للنموذج (١) < Adjusted R ² للنموذج (٤)
الرابع	(١)،(٣)	٢٠١٥ و ٢٠١٤ ٢٠١٧ و ٢٠١٦	Adjusted R ² للنموذج (٣) - Adjusted R ² للنموذج (١) في فترة ٢٠١٥ و ٢٠١٤ أكبر من Adjusted R ² للنموذج (٣) - Adjusted R ² للنموذج (١) في فترة ٢٠١٧ و ٢٠١٦
الخامس	(١)،(٤)	٢٠١٥ و ٢٠١٤ ٢٠١٧ و ٢٠١٦	Adjusted R ² للنموذج (٤) - Adjusted R ² للنموذج (١) في فترة ٢٠١٥ و ٢٠١٤ أكبر من Adjusted R ² للنموذج (٤) - Adjusted R ² للنموذج (١) في فترة ٢٠١٧ و ٢٠١٦

٤-٤ نتائج اختبارات الفروض :

بتطبيق نماذج الانحدار المتعدد السابقة باستخدام البرنامج الاحصائى SPSS 15.0 يمكن التوصل إلى نتائج اختبار مدى صحة فروض الدراسة كما يلي :

٤-٤-١ نتائج اختبار الفرض الأول :

يختبر هذا الفرض ما إذا كان هناك محتوى معلوماتى إضافى للنتائج النهائى لقائمة الدخل الشامل والمتمثل فى إجمالى الدخل الشامل فوق المحتوى المعلوماتى الذى يقدمه ناتج قائمة الدخل (قائمة الأرباح والخسائر) وهو صافى الربح. وقد تم اختبار هذا الفرض بالاعتماد على بيانات شركات العينة عامى ٢٠١٦ و ٢٠١٧ (بعد إلزام الشركات المصرية بإعداد قائمة الدخل الشامل) وبتطبيق النموذجين (١) و (٢)، ويوضح الجدول (٣) ملخصاً لنتائج تطبيق هذان النموذجان :

جدول (٣)

ملخص نتائج اختبار الفرض الأول

النموذج	Adjusted R ²	مستوى المعنوية Sig	
		للنموذج	لإجمالى الدخل الشامل
(١)	55.8%	0.000	----
(٢)	55.1%	0.000	.743
التغير فى Adjusted R ²	- 0.7%		

يتضح من الجدول (٣) أن المتغيرات المستقلة فى النموذج الأول (المتغيرات الرقابية) تفسر ٥٥.٨% من التغيرات الحادثة فى المتغير التابع (القيمة السوقية للشركات) وأن إضافة متغير إجمالى الدخل الشامل لنموذج الانحدار الأول قد أدى إلى انخفاض القوة التفسيرية للنموذج من ٥٥.٨% إلى ٥٥.١% ما يعنى عدم قدرة إجمالى الدخل الشامل على التأثير على القيمة السوقية للشركات ويتضح ذلك جلياً من قيمة مستوى المعنوية لهذا المتغير (٠.٧٤٣) والتي توضح عدم معنوية تأثير هذا المتغير على المتغير التابع، ومن ثم يمكن القول أنه لا يوجد محتوى معلوماتى إضافى لإجمالى الدخل الشامل فوق المحتوى المعلوماتى لصافى الربح وباقى المتغيرات الرقابية، وبالتالي يتم قبول الفرض العدمى الأول والذى يقضى بـ " لا يقدم إجمالى الدخل الشامل محتوى معلوماتى إضافى فوق المحتوى المعلوماتى لصافى الربح " .

٤-٤-٢ نتائج اختبار الفرض الثانى :

يختبر هذا الفرض ما إذا كان هناك محتوى معلوماتى إضافى لمكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوحدها أجنبية فوق المحتوى المعلوماتى لصافى الربح. وقد تم اختبار هذا

الفرض بالاعتماد على بيانات شركات العينة عامى ٢٠١٦ و ٢٠١٧ وبتطبيق النموذجين (١) و (٣) ، ويوضح الجدول (٤) ملخصاً لنتائج تطبيق هذان النموذجان :

جدول (٤)

مخص نتلج اختبار الوض الثلى

مستوى المعنوية Sig	للمكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوحدات أجنبية	للمنموذج	Adjusted R ²	النموذج
----		0.000	55.1%	(١)
.692		0.000	54.1%	(٣)
			- 1%	التغير فى Adjusted R ²

يتضح من الجدول (٤) أن إضافة متغير مكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوحدات أجنبية لنموذج الانحدار الأول قد أدى إلى إنخفاض القوة التفسيرية للنموذج من ٥٥.١% إلى ٥٤.١% ما يعنى عدم قدرة بند مكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوحدات أجنبية على التأثير على القيمة السوقية للشركات ويتضح ذلك جلياً من قيمة مستوى المعنوية لهذا المتغير (٠.٦٩٢) والتي توضح عدم معنوية تأثير هذا المتغير على المتغير التابع، ومن ثم يمكن القول أنه لا يوجد محتوى معلوماتى إضافى لمكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوحدات أجنبية فوق المحتوى المعلوماتى لصافى الربح وباقى المتغيرات الرقابية، وبالتالي يتم قبول الفرض العدمى الثانى والذى يقضى بـ " لا تقدم مكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوحدات أجنبية محتوى معلوماتى إضافى فوق المحتوى المعلوماتى لصافى الربح " .

٤-٤-٣ نتائج اختبار الفرض الثالث :

يختبر هذا الفرض ما إذا كان هناك محتوى معلوماتى إضافى لمكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع فوق المحتوى المعلوماتى الذى يقدمه صافى الربح. وقد تم اختبار هذا الفرض بالاعتماد على بيانات شركات العينة عامى ٢٠١٦ و ٢٠١٧ وبتطبيق النموذجين (١) و (٤) ، ويوضح الجدول (٥) ملخصاً لنتائج تطبيق هذان النموذجان :

جدول (٥)

مخص نتلج اختبار الوض الثالث

مستوى المعنوية Sig	للمكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع	للمنموذج	Adjusted R ²	النموذج
----		0.093	16.7%	(١)
.973		0.181	12.1%	(٤)
			- 4.6%	التغير فى Adjusted R ²

يتضح من الجدول (٥) أن المتغيرات المستقلة فى النموذج الأول (المتغيرات الرقابية) تفسر فقط ١٦.٧% من التغيرات الحادثة فى المتغير التابع (القيمة السوقية للشركات)، وأن النموذج غير معنوى ما يعنى عدم معنوية تأثير المتغيرات الرقابية على المتغير التابع، كما يتضح أن إضافة متغير مكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع لنموذج الانحدار الأول قد أدى إلى إنخفاض القوة التفسيرية للنموذج بمقدار ٤.٦% (من ١٦.٧% إلى ١٢.١%) ما يعنى عدم قدرة مكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع على التأثير على القيمة السوقية للشركات ويتضح ذلك جلياً من قيمة مستوى المعنوية لهذا المتغير (٠.٩٧٣) والتي توضح عدم معنوية تأثير هذا المتغير على المتغير التابع، ومن ثم يمكن القول أنه لا يوجد محتوى معلوماتى إضافى لمكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع فوق المحتوى المعلوماتى لصافى الربح وباقى المتغيرات الرقابية، وبالتالي يتم قبول الفرض

العدمى الثالث والذي يقضى ب " لا تقدم مكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع محتوى معلوماتى إضافى فوق المحتوى المعلوماتى لصافى الربح".

٤-٤-٤ نتائج اختبار الفرض الرابع :

يختبر هذا الفرض ما إذا كان المحتوى المعلوماتى لمكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوحدات أجنبية عندما تعرض فى قائمة الدخل الشامل يفوق محتواها المعلوماتى عندما كانت تعرض فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية قبل تعديل المعايير المحاسبية المصرية. وقد اتضح من نتائج اختبار الفرض الثانى من هذه الدراسة عدم وجود محتوى معلوماتى لمكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوحدات أجنبية عند عرضها فى قائمة الدخل الشامل، ولتحديد ما إذا كان هناك تأثير لطريقة عرض هذا البند فى القوائم المالية على محتواها المعلوماتى قام الباحث بتطبيق النموذجين (١) و (٣) بالاعتماد على بيانات شركات العينة عامى ٢٠١٤ و ٢٠١٥ (عندما كانت تعرض مكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوحدات أجنبية ضمن بنود قائمة التغيرات فى حقوق الملكية) ، ويوضح الجدول (٦) ملخصاً لنتائج تطبيق هذان النموذجان :

جدول (٦)

ملخص نتائج تطبيق النموذجين ١ و ٣ بالاعتماد على بيانات ٢٠١٤ و ٢٠١٥ م

مستوى المعنوية Sig		Adjusted R ²	النموذج
لمكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوحدات أجنبية	للمنموذج		
---	0.000	45.3%	(١)
.729	0.000	43.9%	(٣)
		- 1.4%	التغير فى Adjusted R ²

يتضح من الجدول (٦) أن المتغيرات المستقلة فى النموذج الأول (المتغيرات الرقابية) تفسر ٤٥.٣% من التغيرات الحادثة فى المتغير التابع (القيمة السوقية للشركات)، وأن إضافة متغير مكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوحدات أجنبية لنموذج الانحدار الأول قد أدى إلى انخفاض القوة التفسيرية للنموذج بمقدار ١.٤% ما يعنى عدم قدرة مكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوحدات أجنبية على التأثير على القيمة السوقية للشركات ويتضح ذلك جلياً من قيمة مستوى المعنوية لهذا المتغير (٠.٧٢٩) والتي توضح عدم معنوية تأثير هذا المتغير على المتغير التابع، ومن ثم يمكن القول أنه لا يوجد محتوى معلوماتى إضافى لمكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوحدات أجنبية فوق المحتوى المعلوماتى لصافى الربح وباقى المتغيرات الرقابية عندما كانت تعرض فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية قبل تعديل المعايير المصرية، ومن ثم لا يوجد محتوى معلوماتى لهذا البند سواء تم عرضه فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية (قبل تعديل المعايير) أو تم عرضه فى قائمة الدخل الشامل (وفقاً للمعايير المعدلة). وعلى الرغم من أن تطبيق قاعدة قبول الفرض العدمى الرابع الذى حددها الباحث فى الجدول رقم (٢) يودى إلى رفض الفرض العدمى (حيث تُخفض مكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوحدات أجنبية القوة التفسيرية للنموذج بمقدار ١% فقط عند عرضها فى قائمة الدخل الشامل كما يتضح من الجدول رقم ٤، بينما تُخفض القوة التفسيرية للنموذج بمقدار ١.٤% عند عرضها فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية كما يتضح من الجدول رقم ٦. أى أن التأثير السلبي لهذا المتغير على القوة التفسيرية للنموذج انخفض بعد تعديل المعايير)، إلا أنه لا يمكن القول بذلك، حيث لا يوجد محتوى معلوماتى أصلاً لهذا البند لا قبل تعديل المعايير ولا بعده يمكن الاعتماد عليه عند تحديد أثر طريقة عرض البند فى القوائم المالية على محتواها المعلوماتى، ومن ثم يمكن

القول أنه لا يوجد تأثير لطريقة عرض هذا البند فى القوائم المالية، وبالتالي يمكن قبول الفرض العدمى الرابع الذى يقضى ب " لا تقدم المكاسب والخسائر المتعلقة بترجمة القوائم المالية لوحدات أجنبية عند عرضها فى قائمة الدخل الشامل محتوى معلوماتى إضافى يفوق المحتوى المعلوماتى لها عندما كانت تعرض فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية".

٤-٤-٤ نتائج اختبار الفرض الخامس :

يختبر هذا الفرض ما إذا كان المحتوى المعلوماتى لمكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع عندما تعرض فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية قبل تعديل المعايير المحاسبية المصرية . وقد اتضح من نتائج اختبار الفرض الثالث من هذه الدراسة عدم وجود محتوى معلوماتى لمكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع عند عرضها فى قائمة الدخل الشامل، ولتحديد ما إذا كان هناك تأثير لطريقة عرض هذا البند فى القوائم المالية على محتواه المعلوماتى قام الباحث بتطبيق النموذجين (١) و (٤) بالاعتماد على بيانات شركات العينة عامى ٢٠١٤ و ٢٠١٥ (عندما كانت تعرض مكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع ضمن بنود قائمة التغيرات فى حقوق الملكية) ، ويوضح الجدول (٧) ملخصاً لنتائج تطبيق هذان النموذجان :

جدول (٧)

ملخص نتائج تطبيق النموذجين ١ و ٤ بالاعتماد على بيانات ٢٠١٤ و ٢٠١٥ م

النموذج	Adjusted R ²	مستوى المعنوية Sig	
		للمكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع	للمنموذج
(١)	44.5%	---	0.008
(٤)	41.1%	.724	0.020
التغير فى Adjusted R ²	-3.4%		

يتضح من الجدول (٧) أن المتغيرات المستقلة فى النموذج الأول (المتغيرات الرقابية) تفسر ٤٤.٥% من التغيرات الحادثة فى المتغير التابع (القيمة السوقية للشركات)، وأن إضافة متغير مكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع لنموذج الانحدار الأول قد أدى إلى انخفاض القوة التفسيرية للنموذج بمقدار ٣.٤% ما يعنى عدم قدرة مكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع على التأثير على القيمة السوقية للشركات ويتضح ذلك جلياً من قيمة مستوى المعنوية لهذا المتغير (٠.٧٢٤) والتي توضح عدم معنوية تأثير هذا المتغير على المتغير التابع، ومن ثم يمكن القول أنه لا يوجد محتوى معلوماتى إضافى لمكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع فوق المحتوى المعلوماتى لصافى الربح وباقى المتغيرات الرقابية عندما كانت تعرض فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية قبل تعديل المعايير المصرية ، ومن ثم لا يوجد محتوى معلوماتى لهذا البند سواء تم عرضه فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية (قبل تعديل المعايير) أو تم عرضه فى قائمة الدخل الشامل (وفقاً للمعايير المعدلة) ، ومن ثم يمكن القول أنه لا يوجد تأثير لطريقة عرض هذا البند فى القوائم المالية، وبالتالي يمكن قبول الفرض العدمى الخامس الذى يقضى ب " لا تقدم المكاسب والخسائر المتعلقة بإعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع عند عرضها فى قائمة الدخل الشامل محتوى معلوماتى إضافى يفوق المحتوى المعلوماتى لها عندما كانت تعرض فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية".

٤-٥ نتائج التحليل الإضافى :

نظراً للحدود المتعلقة بفترة الدراسة وقصرها بعد تعديل المعايير على عامين فقط (٢٠١٦ و ٢٠١٧) هما العامان المنتهيان بعد سريان تطبيق المعايير المعدلة والذان تم الإفصاح عن نتائجها حتى إجراء هذه الدراسة)، واتساقاً مع فترة الدراسة بعد تعديل المعايير قام الباحث باختبار مدى وجود محتوى معلوماتى لبنود الدخل الشامل الأخرى قبل تعديل المعايير بالاعتماد على بيانات عامين أيضاً هما ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وقد تم اختبار فروض الدراسة بالاعتماد على بيانات هذه الأعوام. وإن كانت فترة الدراسة بعد تعديل المعايير مقيدة بعامين فقط، فإنه يمكن توسيع حجم عينة البحث عند إجراء الاختبارات قبل تعديل المعايير، لذلك قام الباحث بإجراء تحليل إضافى لبيانات شركات العينة قبل تعديل المعايير خلال الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بهدف التحقق من عدم وجود محتوى معلوماتى لبنود الدخل الشامل الأخرى قبل تعديل المعايير والتأكد من أن النتائج التى تم التوصل إليها سابقاً لم تكن بسبب صغر حجم العينة .

ويوضح الجدول رقم (٨) ملخص لنتائج تطبيق النموذجين (١) و (٣) لاختبار مدى وجود محتوى معلوماتى لبند مكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوحدات أجنبية، كما يوضح الجدول رقم (٩) ملخص لنتائج تطبيق النموذجين (١) و (٤) لاختبار مدى وجود محتوى معلوماتى لبند مكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع :

جدول (٨)

ملخص نتائج التحليل لإضفى لبند مكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية الأجنبية

النموذج	Adjusted R ²	مستوى المعنوية Sig	
		للمنموذج	لمكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع
(١)	22.1%	0.007	----
(٤)	19.9%	0.017	.925
التغير فى Adjusted R ²	- 2.2%		

جدول (٩)

ملخص نتائج التحليل لإضفى لبند مكاسب وخسائر إعادة تقييم أصول المتاحة للبيع

النموذج	Adjusted R ²	مستوى المعنوية Sig	
		للمنموذج	لمكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوحدات أجنبية
(١)	43.2%	0.000	----
(٣)	42.5%	0.000	.702
التغير فى Adjusted R ²	- 0.7%		

يتضح من الجدولين (٨ و ٩) أن إضافة أيأ من متغيرات بنود الدخل الشامل الأخرى إلى النموذج لم يدعم القوة التفسيرية للنموذج بل أضر عليها سلباً ما يؤكد عدم وجود تأثير لهذه البنود على تقييم السوق للشركة (القيمة السوقية للشركة)، ومن ثم تؤكد نتائج هذا التحليل الإضافى نتائج التحليل الأساسى لهذه الدراسة وبخاصة نتائج اختبار الفرضين الرابع والخامس بأنه لا يوجد محتوى معلوماتى لبنود الدخل الشامل لا قبل تعديل المعايير المحاسبية المصرية ولا بعدها .

٥- النتائج العامة والتوصيات :

حاول الباحث في هذا البحث دراسة مدى جدوى أهم التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة المصرية عام ٢٠١٥ وهي إلزام الشركات المصرية بإعداد قائمة مستقلة للدخل الشامل تحوى بالإضافة إلى صافى الربح الناتج من قائمة الدخل (قائمة الأرباح والخسائر) بنود الدخل الشامل الأخرى وإجمالي الدخل الشامل عن الفترة. وقد قام الباحث باختبار خمسة فروض إحصائية للوقوف على مدى وجود محتوى معلوماتى لمعلومات قائمة الدخل الشامل بخلاف صافى الربح (وبخاصة إجمالي الدخل الشامل، ومكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوحدها أجنبية، ومكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع). وبالاعتماد على بيانات عينة من الشركات المصرية أعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ تم اختبار هذه الفروض الخمسة . ويمكن بصورة عامة تلخيص نتائج هذه الدراسة فى الآتى :

- اتضح من المسح الشامل الذى قام به الباحث للتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية (باستثناء الشركات المنتمية إلى قطاعى البنوك والخدمات المالية باستثناء البنوك) ضعف مستوى الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى، فهناك ما يقرب من ٧٧% من الشركات المقيدة لا تقرر عن بنود الدخل الشامل الأخرى، والسبب فى ذلك ببساطة أن هذه البنود بنود ذات طبيعة خاصة مرتبطة بمعاملات غير عادية وغير متكررة ومن ثم فمعظم الشركات المصرية لا تقوم بهذه المعاملات، كما وأن معظم الشركات التى قررت عن بنود أخرى للدخل الشامل قررت فقط عن بند أو بندان على الأكثر .
- أكثر بنود الدخل الشامل الأخرى عرضاً فى قائمة الدخل الشامل هما مكاسب وخسائر ترجمة القوائم المالية لوحدها أجنبية، ومكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع .
- اتضح من نتائج اختبار الثلاثة فروض الأول لهذه الدراسة أن إجمالي الدخل الشامل وبنود الدخل الشامل الأخرى (عناصر قائمة الدخل الشامل) لا تقدم محتوى معلوماتى إضافى عما تقدمه معلومات قائمة الدخل وبخاصة صافى الربح، ما يعنى عدم اهتمام مستخدمى التقارير المالية بقائمة الدخل الشامل وما تحتويها من معلومات واعتمادهم بصورة أساسية عند تقييم أداء الشركة والذى ينعكس على قيمتها السوقية على باقى المقاييس المحاسبية التقليدية كصافى الربح وتوزيعات الأرباح.. ولعل هذه النتيجة جاءت عكس المتوقع ، فاستحداث قائمة مالية جديدة وإلزام الشركات بإعدادها والإفصاح عنها من شأنه توجيه اهتمام مستخدمى التقارير المالية إلى هذه القائمة وما تحتويه من معلومات ومن ثم أخذها فى الاعتبار عند تقييم أداء الشركة والذى ينعكس على قيمتها السوقية خاصة فى الفترات الأولى من التقرير عن هذه القائمة، ولكن الواقع المصرى أثبت عكس ذلك .
- أوضحت نتائج اختبار الفرضين الرابع والخامس أن عدم اهتمام مستخدمى التقارير المالية ببنود الدخل الشامل الأخرى لم يكن بالأمر المستحدث ولم يكن سببه تغيير طريقة عرض هذه البنود ، وإنما كان عن قناعة قديمة لدى هؤلاء بعدم أهمية هذه البنود حتى عندما كانت تعرض قبل تعديل المعايير فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية، وقد اتضح ذلك جلياً من عدم وجود محتوى معلوماتى إضافى لهذه البنود سواء قبل تعديل المعايير أو بعدها .
- مما سبق يتضح عدم تأثير طريقة عرض بنود الدخل الشامل على محتواها المعلوماتى، ما يعنى صعوبة قبول الفرضية التى تقول أن تعديل المعيار المحاسبى المصرى رقم (١) وإلزام الشركات بإعداد قائمة مستقلة للدخل الشامل ربما كان راجعاً لاقتناع معدى المعايير المحاسبية المصرية بأهمية الدخل الشامل وبنوده الأخرى واقتناعهم بأنه

- سيضيف إلى المحتوى المعلوماتى لمعلومات التقرير المالى عندما يُعرض مع بنوده الأخرى فى قائمة مستقلة. وعلى العكس يمكن أن تدعم هذه النتائج الفرضية القائلة بأن تعديل هذا المعيار جاء التزاماً واتباعاً محضاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث لم تُثبت ملاءمة القيمة لهذه البنود لا قبل تعديل المعايير ولا بعدها .
- على الرغم من أن النتائج السابقة يمكن النظر إليها على أنها تأكيداً لعدم جدوى تعديلات المعيار المحاسبي المصري رقم (١)، إلا أن الباحث يؤكد على أن الحكم على ذلك لا يمكن الجزم به من خلال هذه الدراسة وحدها وإنما لابد من السعى فى إجراء دراسات مستقبلية للتحقق من نتائج هذه الدراسة خاصة وأن عمر هذه القائمة فى البيئة المصرية لم يتجاوز العاشر ما يمثل قيداً على نتائج هذه الدراسة ، لذلك يوصى الباحث بالاستمرار فى البحث فى هذا المجال فى السنوات القادمة مع اتساع حجم العينة وربما ازدياد عدد بنود الدخل الشامل الأخرى الخاضعة للتحليل .
 - أخيراً يؤكد الباحث على أن المحتوى المعلوماتى لبنود قائمة الدخل الشامل لن يتأتى فقط لأنها منفردة بقائمة مستقلة وإنما سيتأتى من مدى الأهمية النسبية لهذه البنود وأثرها على صافى الربح .
- بالاعتماد على نتائج هذه الدراسة يوصى الباحث ببذل العديد من الجهد البحثى فى مجال قائمة الدخل الشامل للتحقق من مدى جدوى وجودها ضمن المجموعة الكاملة من القوائم المالية فى البيئة المصرية ، ويرى الباحث أنه يمكن تحقيق ذلك بالبحث فى النقاط التالية :
- علاقة بنود قائمة الدخل الشامل بالمقاييس الأخرى لقيمة وأداء الوحدات .
 - أثر الإفصاح عن قائمة الدخل الشامل على جودة التقرير المالى .
 - دور مراقب الحسابات فى إضفاء الثقة فى قائمة الدخل الشامل .
 - مدى جدوى قائمة الدخل الشامل من وجهة نظر كل من معدى ومستخدمى القوائم المالية .
 - تحليل التكلفة والعائد لإعداد وعرض قائمة الدخل الشامل .

المراجع

أولاً : المراجع العربية

١. الدهراوى ، كمال الدين مصطفى. (١٩٩٦). دراسة تجريبية للمحتوى المعلوماتى لمؤشرات التدفقات النقدية. *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول.
٢. السيد، هشام عبد الحى. (٢٠٠٠). محتوى المعلومات فى قائمة التدفق النقدى بالتطبيق على سوق رأس المال المصري. *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، كلية التجارة بنى سويف، جامعة القاهرة، العدد الأول.
٣. الصادق، زكريا محمد. (١٩٩٠). تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة وأسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة فى البورصة: دراسة تطبيقية على بورصة الأوراق المالية بالأسكندرية. *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الثانى.
٤. الصايغ، عماد سعد محمد. (٢٠١٧). إطار مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن بنود الدخل الشامل الأخر: دراسة ميدانية. *مجلة الفكر المحاسبى*، العدد الثالث، المجلد ٢١.
٥. شتيوى، أيمن أحمد أحمد. (٢٠١٤). دراسة ميدانية مقارنة لخصائص وملائمة صافي الدخل واجمالي الدخل الشامل: بالتطبيق على البنوك المدرجة بهيئة السوق المالية السعودية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الاسكندرية، العدد الثانى، المجلد ٥١.
٦. عاشور، عمار محمد عمر. (٢٠١٧). الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
٧. مسلم، إيمان مروان. (٢٠١٨). أثر بنود الدخل الشامل الأخر على الأداء المالى للبنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
٨. مصطفى، نهال فريد. (١٩٩٩). تقييم المحتوى المعلوماتى لبيانات التدفق النقدى: دراسة ميدانية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة جامعة عين شمس.
٩. وزارة الاستثمار. (٢٠٠٦). معايير المحاسبة المصرية.
١٠. وزارة الاستثمار. (٢٠١٥). معايير المحاسبة المصرية.

ثانياً : المراجع الأجنبية

11. Andersson, J., & Karlsson, N. (2011). Comprehensive Income Reporting - The attitude of producers and users of financial statements. master, *gothenburg*.
12. Bhamomsiri, S., & Wiggins, C. (2001). Comprehensive income disclosures. *The CPA Journal*, 71(10), 54-56.
13. Cahan, S. F., Courtenay, S. M., Gronewoller, P. L., & Upton, D. R. (2000). Value Relevance of Mandated Comprehensive Income Disclosures. *Journal of Business Finance & Accounting*, 27(9), 1273-1301.
14. Chambers, D., Linsmeier, T. J., Shakespeare, C., & Sougiannis, T. (2007). An evaluation of SFAS No. 130 comprehensive income disclosures. *Rev Acc Stud*, 12, 557-593.
15. Choi, J.-H., & Zang, Y. (2006). Implication of Comprehensive Income Disclosure for Future Earnings and Analysts' Forecasts. *Research Collection School Of Accountancy*, 12, 1-38.

16. Cristofaro, T. D., & Falzago, B. (2014). What trend for Comprehensive Income Presentation? Evidence from Italy. *International Journal of Accounting and Taxation*, 2(3), 17-40.
17. Dastgir, M., & Velashani, A. S. (2008). Comprehensive Income and Net Income as Measures of Firm Performance: Some Evidence for Scale Effect. *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, 12, 123-133.
18. Dee, C. C. (1999). Comprehensive Income And Its Relation To Firm Value And Transitory Earnings. Doctor, *Louisiana State*.
19. Deol, H. (2013). The Decision Usefulness Of Comprehensive Income Reporting In Canada. Doctor, *Haskayne School Of Business*.
20. Ethridge, J. R., Marsh, T. A., & Rogers, V. C. (2001). Comprehensive Income:How And What Companies Are Reporting. *Proceedings of the Academy of Accounting and Financial Studies*, 6(1), 53-57.
21. Financial Accounting Standards Board (FASB) (1978). Statement of Financial Accounting Concepts No.1 (Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises).
22. Financial Accounting Standards Board (FASB) (1980). Statement of Financial Accounting Concepts No.3 (Elements of Financial Statements of Business Enterprises).
23. Financial Accounting Standards Board (FASB) (1984). Statement of Financial Accounting Concepts No.5 (Recognition and Measurement in Financial Statements of Business Enterprises).
24. Financial Accounting Standards Board (FASB) (1997). Statement of Financial Accounting Standards No.130 (Reporting Comprehensive Income).
25. Fuhrmann Ryan C. (2018). The Importance Of Other Comprehensive Income. available at <http://www.investopedia.com/articles/fundamental-analysis/12>.
26. Goncharov, I., & Hodgson, A. (2008). Comprehensive Income In Europe:Valuation, Prediction And Conservative Issues. Retrieved from google website: www.google.com.
27. Hall, S. D. (1998). Statement Of Financial Accounting Standards No. 130 Reporting Comprehensive Income. *Proceedings of the Academy of Accounting and Financial Studies*, 3(2), 130-137.
28. Hirst, D. E., & Hopkins, P. E. (1998). Comprehensive income reporting and analysts' valuation judgments. *Journal of Accounting Research, suppl*, 36, 47-75.
29. International Accounting Standards Board (IASB). (2007). International Accounting Standard 1(Presentation of Financial Statements).

30. International Accounting Standards Board (IASB). (2015). *Exposure Draft Conceptual Framework for Financial Reporting*.
31. Jahmani, Y., Choi, H. Y., Park, Y., & Wu, G. J. (2017). The Value Relevance Of Other Comprehensive Income And Its Components. *Accounting & Taxation*, 9(1), 1-11.
32. King, T. E., Ortegren, A. K., & Reed, B. J. (1999). An Analysis Of The Impact Of Alternative Financial Statement Presentations Of Comprehensive Income. *Proceedings of the Academy of Accounting and Financial Studies*, 4(1), 13-15.
33. Lovata, L., Ortegren, A. K., & Reed, B. J. (2005). An Analysis of Cfo Comments Regarding Comprehensive Income. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 9(2), 17-24.
34. Maines, Lauren & McDaniel, L. (2000). Effects of comprehensive-income characteristics on nonprofessional investors judgments: the role of financial statement presentation format. *The Accounting Review*, 75(2), 179-207.
35. Mautz, R. D., & Robinson-Backmon, I. (2001). Comprehensive Income Reporting Concerns. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 5(2), 133-142.
36. Moubarak, E. (1997). analysis of the relationship between published accounting information and stock prices: a comparison between USA and ARE. Ph.D. Dissertation, *Tanta University*.
37. Ngmenipuo, I. M. (2015). The Impact Of Comprehensive Income Reporting On Financial Performance Of Ghanaian Firms With Public Accountability. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, 3(3), 1-12.
38. Obradović, V., & Karapavlović, N. (2017). Financial Reporting Of Comprehensive Income In The Food And Beverage Sector In The Republic Of Serbia. *Economics of Agriculture*, 1(64), 113-128.
39. Ozcan, A. (2015). How Well Does Comprehensive Income Measure Future Firm Performance Compared To Net Income? Evidence From Turkish Listed Firms. *Business & Management Studies: An International Journal*, 3(3), 309-326.
40. Prauliņš, A., & Bratka, V. (2012). An Analysis Of Comprehensive Income As A Measure Of Company Financial Performance. Available at <https://doi.org/10.15544/ssaf.2012.26>
41. Tsuji, C. (2013). An Investigation of Comprehensive Income and Firm Performance: The Case of the Electric Appliances Industry of the Tokyo Stock Exchange. *Accounting and Finance Research*, 2(2), 29-35.

ملاحق البحث

أولاً : نتائج تطبيق النموذجين (١) و (٢) لاختبار الفرض الأول :

نتائج النموذج (١)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.762(a)	.580	.558	6787503846.33960

a Predictors: (Constant), DIV, BV, NI

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	36336786985700740 00000.000	3	1211226232856691000000.0 00	26.291	.000(a)
	Residual	26260018824522670 00000.000	57	46070208464074800000.000		
	Total	62596805810223400 00000.000	60			

a Predictors: (Constant), DIV, BV, NI

b Dependent Variable: MV

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t		Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error	
1	(Constant)	24932436 43.406	1023015761.263		2.437	.018	
	NI	-1.230	.545	-.593	-2.257	.028	
	BV	.159	.108	.379	1.464	.149	
	DIV	18.928	2.153	.813	8.793	.000	

a Dependent Variable: MV

نتائج النموذج (٢)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.762(a)	.581	.551	6841221965.10922

a Predictors: (Constant), TCI, DIV, BV, NI

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3638750774372340 000000.000	4	909687693593085000000.000	19.437	.000(a)
	Residual	2620929806650001 000000.000	56	46802317975892800000.000		
	Total	6259680581022340 000000.000	60			

a Predictors: (Constant), TCI, DIV, BV, NI

b Dependent Variable: MV

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t		Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error	
1	(Constant)	2426610302	1050791235		2.309	.025	
	NI	-1.400	.753	-.675	-1.858	.068	
	BV	.155	.110	.371	1.416	.162	
	DIV	18.941	2.170	.813	8.729	.000	
	TCI	.186	.566	.094	.329	.743	

a Dependent Variable: MV

ثانياً : نتائج تطبيق النموذجين (١) و (٣) لاختبار الفرض الثانى :

نتائج النموذج (١)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.763(a)	.582	.551	7710695929.73868

a Predictors: (Constant), DIV, BV, NI

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3314973394821559 000000.000	3	11049911316071860 00000.000	18.585	.000(a)
	Residual	2378193268835546 000000.000	40	59454831720888600 000.000		
	Total	5693166663657100 000000.000	43			

a Predictors: (Constant), DIV, BV, NI

b Dependent Variable: MV

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	3E+009	1E+009		2.331	.025
	NI	1.141	1.872	.135	.610	.546
	BV	.278	.177	.206	1.564	.126
	DIV	11.439	5.508	.494	2.077	.044

a Dependent Variable: MV

نتائج النموذج (٣)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.764(a)	.584	.541	7792996345.09274

a Predictors: (Constant), TRANS, DIV, BV, NI

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	332466577430658200000 0.000	4	831166443576645000000.000	13.686	.000(a)
	Residual	236850088935052300000 0.000	39	60730792034628700000.000		
	Total	569316666365710000000 0.000	43			

a Predictors: (Constant), TRANS, DIV, BV, NI

b Dependent Variable: MV

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	3516714785.711	1513589485.743		2.323	.025
	NI	1.366	1.974	.162	.692	.493
	BV	.296	.185	.219	1.598	.118
	DIV	10.633	5.921	.459	1.796	.080
	TRANS	-.406	1.017	-.044	-.399	.692

ثالثاً : نتائج تطبيق النموذجين (١) و (٤) لاختبار الفرض الثالث :

نتائج النموذج (١)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.530(a)	.281	.167	8735798895.11720

a Predictors: (Constant), DIV, NI, BV

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	566414872427094000000.000	3	188804957475698200000.000	2.474	.093(a)
	Residual	1449969464382687000000.000	19	76314182335930900000.000		
	Total	2016384336809782000000.000	22			

a Predictors: (Constant), DIV, NI, BV

b Dependent Variable: MV

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	3778654519.840	2250425716.147		1.679	.110
	NI	3.488	4.987	.176	.699	.493
	BV	.464	.298	.394	1.556	.136
	DIV	1.277	13.446	.023	.095	.925

a Dependent Variable: MV

نتائج النموذج (٤)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.530(a)	.281	.121	8974893116.98040

a Predictors: (Constant), AVFS, NI, DIV, BV

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	566507620507783000000.000	4	141626905126945900000.000	1.758	.181(a)
	Residual	1449876716301998000000.000	18	80548706461222100000.000		
	Total	2016384336809782000000.000	22			

a Predictors: (Constant), AVFS, NI, DIV, BV

b Dependent Variable: MV

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	3792735337.503	2348961680.768		1.615	.124
	NI	3.507	5.152	.177	.681	.505
	BV	.461	.316	.392	1.461	.161
	DIV	1.235	13.870	.022	.089	.930
	AVFS	3.183	93.802	.007	.034	.973

a Dependent Variable: MV

رابعاً : نتائج تطبيق النموذجين (١) و (٣) على بيانات ٢٠١٤ و ٢٠١٥ لاختبار الفرض الرابع :

نتائج النموذج (١)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.704(a)	.495	.453	4217485983.38934

a Predictors: (Constant), DIV, NI, BV

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	62815737448639800000.000	3	209385791495466000000.000	11.772	.000(a)
	Residual	640338768723079000000.000	36	17787188020085550000.000		
	Total	1268496143209477000000.000	39			

a Predictors: (Constant), DIV, NI, BV

b Dependent Variable: MV

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	Std. Error		
1	(Constant)	2465173639.618	777180227.707			3.172	.003
	NI	-.371	1.546	-.040		-.240	.812
	BV	.482	.137	.686		3.510	.001
	DIV	1.033	2.137	.072		.483	.632

a Dependent Variable: MV

نتائج النموذج (٣)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.705(a)	.497	.439	4269893305.83326

a Predictors: (Constant), TRANS, BV, DIV, NI

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	630376533697489000000.000	4	157594133424372400000.000	8.644	.000(a)
	Residual	638119609511988000000.000	35	18231988843199650000.000		
	Total	1268496143209477000000.000	39			

a Predictors: (Constant), TRANS, BV, DIV, NI

b Dependent Variable: MV

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	Std. Error		
1	(Constant)	2547925664.198	821811322.806			3.100	.004
	NI	-.375	1.565	-.041		-.240	.812
	BV	.483	.139	.687		3.470	.001
	DIV	1.018	2.164	.071		.470	.641
	TRANS	-4.933	14.141	-.042		-.349	.729

a Dependent Variable: MV

خامسا : نتائج تطبيق النموذجين (١) و (٤) على بيانات ٢٠١٤ و ٢٠١٥ لاختبار الفرض الخامس

نتائج النموذج (١)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.733(a)	.537	.445	4817167674.79509

a Predictors: (Constant), DIV, NI, BV

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	404313318829704200000.000	3	134771106276568100000.000	5.808	.008(a)
	Residual	348076566106360400000.000	15	23205104407090700000.000		
	Total	752389884936064000000.000	18			

a Predictors: (Constant), DIV, NI, BV

b Dependent Variable: MV

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	2438139360.47	1319250473.54		1.848	.084
		2	3			
	NI	-12.341	7.642	-.532	-1.615	.127
	BV	.852	.249	1.129	3.422	.004
	DIV	-.621	7.143	-.019	-.087	.932

a Dependent Variable: MV

نتائج النموذج (٤)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.736(a)	.542	.411	4963282290.41633

a Predictors: (Constant), AVFS, DIV, BV, NI

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	407511489615019500000.000	4	101877872403754800000.0	4.136	.020(a)
	Residual	344878395321045200000.000	14	246341710943603700000.000		
	Total	752389884936064000000.000	18			

a Predictors: (Constant), AVFS, DIV, BV, NI

b Dependent Variable: MV

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	2628093768.950	1457921114.609		1.803	.093
	NI	-11.380	8.314	-.490	-1.369	.193
	BV	.823	.269	1.090	3.053	.009
	DIV	-.674	7.361	-.020	-.092	.928
	AVFS	18.345	50.913	.069	.360	.724

سادساً : نتائج تطبيق النموذجين (١) و (٣) على بيانات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤
و ٢٠١٥ (التحليل الإضافى) :
نتائج النموذج (١)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.676(a)	.457	.432	5143800530.14230

a Predictors: (Constant), DIV, BV, NI

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1448917566319160000000.000	3	4829725221063860000000.000	18.254	.000(a)
	Residual	17198144531029890000000.000	65	2645868389389215000000.000		
	Total	31687320194221500000000.000	68			

a Predictors: (Constant), DIV, BV, NI

b Dependent Variable: MV

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	2809247047.331	728946721.209		3.854	.000
	NI	.929	1.571	.090	.591	.556
	BV	.377	.114	.470	3.295	.002
	DIV	2.530	1.751	.185	1.445	.153

a Dependent Variable: MV

نتائج النموذج (٣)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.677(a)	.459	.425	5177842305.57423

a Predictors: (Constant), TRANS, NI, DIV, BV

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	14528887591729200000000.000	4	36322218979323020000000.000	13.548	.000(a)
	Residual	171584326024922900000000.000	64	2681005094139421000000.000		
	Total	31687320194221500000000.000	68			

a Predictors: (Constant), TRANS, NI, DIV, BV

b Dependent Variable: MV

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	2738403626.727	756506617.046		3.620	.001
	NI	.932	1.582	.091	.589	.558
	BV	.379	.115	.472	3.286	.002
	DIV	2.500	1.765	.183	1.417	.161
	TRANS	2.686	6.980	.035	.385	.702

a Dependent Variable: MV

سابعاً : نتائج تطبيق النموذجين (١) و (٤) على بيانات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ (التحليل الإضافى) :

نتائج النموذج (١)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.528(a)	.279	.221	6120231191.76304

a Predictors: (Constant), DIV, BV, NI

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	536440300001674000000.000	3	17881343333891300000.000	4.774	.007(a)
	Residual	1385917504103284000000.000	37	37457229840629290000.000		
	Total	1922357804104958000000.000	40			

a Predictors: (Constant), DIV, BV, NI

b Dependent Variable: MV

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	3002305661.319	1118664482.971		2.684	.011
	NI	-5.969	6.585	-.214	-.907	.371
	BV	.601	.204	.695	2.951	.005
	DIV	-1.762	7.095	-.037	-.248	.805

a Dependent Variable: MV

نتائج النموذج (٤)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.528(a)	.279	.199	6203872239.50444

a Predictors: (Constant), AVFS, BV, DIV, NI

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	536788696597578000000.000	4	134197174149394600000.000	3.487	.017(a)
	Residual	1385569107507379000000.000	36	38488030764093880000.000		
	Total	1922357804104958000000.000	40			

a Predictors: (Constant), AVFS, BV, DIV, NI

b Dependent Variable: MV

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	3008978750.380	1136119546.866		2.648	.012
	NI	-6.037	6.713	-.216	-.899	.374
	BV	.604	.208	.698	2.903	.006
	DIV	-1.816	7.214	-.039	-.252	.803
	AVFS	-3.412	35.859	-.014	-.095	.925

a Dependent Variable: MV